الموسم الثاني
للانصات المركزي

معهد دراسة حقوق الإنسان الدولي: تركيا ...السلام في الداخل، السلام في الخارج

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2025/01/12
No. : 7979

الحوار البناء

لتجاوز الخلافات وتذليل العقبات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
- الحاجة الى الحوار البناء لحل القضايا العالقة وفق القانون ومراعاة الدستور
- الرئيس بافل: مع تشكيل حكومة خدمية تصون حقوق المواطنين
- الحكومة القادمة يجب أن تكون خدمية تعالج مشكلات المواطنين
- مجلس وزراء الإقليم ينتقد تعامل بغداد مع الاقليم ويؤكد اهمية وحدة الصف
- رئيس الجمهورية يشارك اهل محافظة واسط الاحتفاء بيومها
- اكاليل من الزهور على نصبي شهداء الكرد الفيلية و سبايكر
- تهنئة العماد جوزيف عون بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية اللبنانية
- رئيس الجمهورية: ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية

- رؤى وتحليلات سياسية حول العراق
- انتريجيونال: تحييد التهديدات: دلالات زيارة رئيس وزراء العراق إلى إيران
- الغارديان: مقابر جماعية في العراق.. عراقيون يبحثون عن أحباء مفقودين
- سليمان مصطفى: فرصة للإصلاح..قبيل الانتخابات للدورة النيابية السادسة

المـرصــد التركـي و الملف الكردي
- جمهورية الإنكار.. وحل القضية الكردية
- لقاء بين إردوغان وبهشلي وسط جدل حول الحوار مع أوجلان
- اعتقالات جديدة لرؤساء بلديات كردية... وتفاؤل بحقبة ترمب
- حسني محلي: خيارات ترامب الصعبة.. بين تركيا و"إسرائيل" والكرد
- ديفيد إل. فيليبس : السلام في الداخل، السلام في الخارج

- سقوط الاسد..سوريا والمنطقة الى اين؟.....تغطية تحليلية شاملة
- الجنرال مظلوم عبدي: العامل الرئيسي لاستقرار سوريا هو الوجود الأميركي
- واشنطن: نقود حواراً مع أنقرة ودمشق وقوات سوريا الديمقراطية
- جون باس: هذا هو النموذج السوري الذي نعمل في إطاره
- ماكرون: لن نتخلى عن المقاتلين الكرد في سوريا
- فرنسا ترد على استبعاد فيدان أي دور لقواتها في سوريا
- فيدان: الولايات المتحدة هي محاورنا الوحيد بشمال شرق سوريا
- هنري جيه باركي: التغييرات الجذرية في سوريا والحرب ضد داعش
- عمر طاشبينار: الولايات المتحدة وتركيا والكرد: أولويات متضاربة في سورية
- صراع المصالح الخليجية والانتقال السياسي في سوريا

العدد: 7979... 2025-01-12

الحاجة الى الحوار البناء لحل القضايا العالقة وفق القانون ومراعاة تطبيق الدستور

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ ببغداد، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني.

وجرى خلال اللقاء، بحث طبيعة العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن مستجدات الأوضاع على الساحتين الداخلية والدولية، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية تجاوز الخلافات وتذليل العقبات بين الحكومتين للارتقاء بمستوى العلاقة وبما يحقق الاستقرارين الأمني والاقتصادي ويحفظ مصالح المواطنين.

وتم التأكيد على ضرورة حسم ملف رواتب الموظفين في إقليم كردستان، وعدم خلط مسألة المستحقات المالية للإقليم بالخلافات والصراعات السياسية، وأهمية التنسيق والتعاون بين قادة القوى السياسية من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار واعتماد أسلوب الحوار البنّاء لحل القضايا العالقة وفق القانون ومراعاة تطبيق الدستور والعمل على توفير الخدمات للمواطنين وتحقيق تطلعاتهم في حياة حرة كريمة، وضرورة الإسراع في تشكيل حكومة إقليم كردستان.

كما بحث اللقاء تطورات الأوضاع الإقليمية خاصة في سوريا وضرورة حماية حقوق جميع المكونات في سوريا بما فيهم حقوق الشعب الكردي، وحشد الجهد الدولي من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة.

وقال الرئيس بافل بهذا الصدد: «يجب صون حقوق جميع الأطراف في سوريا، ولاسيما الشعب الكوردي، ومن المهم التنسيق والتعاون مع الحلفاء بهدف حفظ الاستقرار في المنطقة».

وفي ختام الاجتماع، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «مع كل هذه التطورات التي تشهدها المنطقة، ينبغي للقادة والأطراف السياسية في بغداد، أن يكونوا في تنسيق دائم وحوار بناء من أجل الامن والاستقرار ، مع الإلتزام بمبادئ الدستور العراقي».

الاتحاد الوطني مع تشكيل حكومة خدمية تصون حقوق المواطنين ومعيشتهم

ضرورة التعامل بمسؤولية وتبني الشراكة الحقيقية في إدارة سوريا

ينبغي إعادة تنظيم قوات البيشمركه وفق تفكير وطني بعيدا عن التدخلات الحزبية

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٥/١/١١ في دباشان، ستيف بيتنر، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في اقليم كوردستان.

وخلال لقاء حضره درباز كوسرت رسول مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني، جرى التباحث بشأن الوضع في منطقة الشرق الاوسط وسوريا بالتحديد، تشكيل الحكومة الجديدة في الاقليم، وتوحيد قوات البيشمركه، إذ تم التأكيد على استمرار الحوار والتفاهم بين القوى والأطراف السياسية كافة، بهدف الحفاظ على الاستقرار وإقامة حكم خدمي.

حول اوضاع سوريا والكورد في غربي كوردستان، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «نشدد على حماية حقوق جميع القوميات والمكونات في سوريا وخاصة الشعب الكوردي، ومساعينا متواصلة بهذا الصدد، نأمل من الجميع التعامل بمسؤولية وتبني الشراكة الحقيقية في إدارة البلد».

تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان كان محورا آخر من اللقاء، حيث قال الرئيس بافل: «في السابق تحدثنا عن إقامة حكم عادل وخدمي والآن نؤكد على ذلك، الاتحاد الوطني يريد حكومة هدفها صون حقوق المواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتخدم الجميع بعيدا عن التمييز وتعمل على تقوية اقليمنا، وأن تعمل برؤية جديدة على حل المشكلات وتتجه بكوردستان نحو الاعمار والاستقرار».

وفيما يتعلق بتوحيد قوات البيشمركه واستمرار الجهود لبناء قوة وطنية رصينة، أشاد الرئيس بافل بمساعدات قوات التحالف الدولي وخاصة الولايات المتحدة، قائلا: «ينبغي إعادة تنظيم قوات البيشمركه وفق تفكير وطني بعيدا عن التدخلات الحزبية، ولتحقيق هذا الهدف السامي، فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد لتقديم الدعم اللازم».

الحكومة القادمة يجب أن تكون خدمية تعالج مشكلات المواطنين

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٥/١/٩ في أربيل، آندرو بيزلي القنصل العام البريطاني في اقليم كوردستان، وبحث معه مفاوضات تشكيل حكومة الاقليم والعلاقة بين الاقليم وبغداد ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

في المحور الرئيس من اللقاء، جرى التباحث حول الحوارات بين الأطراف السياسية لتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة اقليم كوردستان، حيث أوضح قوباد طالباني أن المباحثات مستمرة باتجاه التوصل الى اتفاق يحظى برضا جميع الاطراف المشاركة في الحكومة، مشددا على أن «الحكومة القادمة يجب أن تكون حكومة خدمية تعالج المشكلات الرئيسة لمواطني كوردستان».

وبشأن العلاقة بين الاقليم وبغداد، قال نائب رئيس الوزراء: «جل جهودنا هي من أجل حل مشكلة الرواتب والميزانية والمشكلات الأخرى العالقة بين الاقليم وبغداد، وفق الدستور».

من جهته شدد القنصل العام البريطاني على أهمية حل المشكلات بالحوار والتفاهم، مبديا دعم بلاده لذلك.

كما تم التطرق الى أهمية تنمية قدرات لاشباب، حيث أشار قوباد طالباني الى مشاريع (فاونديشن هب وفاونديشن لاب) لدعم الشباب المبدع وأصحاب المشاريع الصغيرة، قائلا: «هدفنا من هذه المشاريع هو إظهار قدرات الشباب ورفع مستوى مشاركتهم في تطوير اقتصاد كوردستان».

بدوره أشار القنصل العام البريطاني الى أهمية المشروع، معربا عن استعداده والقنصلية البريطانية لدعمه.

بحضور ممثلي إقليم كوردستان في بغداد..

مجلس وزراء الإقليم ينتقد تعامل بغداد مع الاقليم ويؤكد اهمية وحدة الصف الكردستاني

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، السبت ١١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٥، اجتماعاً استثنائياً برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، ونائب رئيس المجلس قوباد طالباني، ومشاركة ممثلي إقليم كوردستان في الحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي، وذلك لمناقشة مسألة الحقوق والمستحقات المالية للإقليم.

وفي مستهلّ الاجتماع، تطرق رئيس مجلس الوزراء إلى أنّ تأمين مصالح شعب كوردستان والدفاع عنها هي المسألة الرئيسية لهذا الاجتماع، وهي مسؤولية تاريخية ووطنية تقع على عاتقنا جميعاً، وقد وجهنا دعوة إلى جميع الأطراف الكوردستانية، وكنّا نأمل مشاركتها جميعاً، لنتمكن من مناقشة المحاور بشكل مباشر و واضح وصريح، وعلى ضوء الحقائق.

البرزاني:سلوك بغداد ظالم وغيرمقبول

ووجه رئيس مسرور البرزاني خلال كلمةٍ له في مستهل الجلسة الاستثنائية، ١٠ رسائل، جاءت كالآتي:

أولاً- سلوك بغداد الحالي تجاه إقليم كوردستان هو سلوك ظالم وغير عادل وغير مقبول.

ثانياً- تتعامل بغداد مع إقليم كوردستان بطريقةٍ لا تليق بالإقليم على كونه كيان اتحادي دستوري، وهذا التعامل لا يناسب حتى مع محافظة عراقية.

ثالثاً- علينا تصحيح العلاقة بين أربيل وبغداد، لدينا دستور وعلينا الالتزام به.

رابعاً- علينا أن نفعل شيئاً في عام ٢٠٢٥ لإخراج شعبنا من هذا القلق النفسي، لأن شعبنا لا يستحق أن يُعامل بهذه الطريقة، ولا بد لنضاله أن يُحترم.

خامساً- نطالب بغداد بالمساواة وحقوقنا الدستورية، ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتصحيح المشاكل.

سادساً- لم تصدر المحكمة الاتحادية قرارات إلا لمصلحة الحكومة الاتحادية، وكلما حاولت إصدار قرار لمصلحة شعب إقليم كوردستان يتم عرقلته.

سابعاً- لا يمكننا حصر جميع مشاكلنا في الرواتب وحدها، لكن لسوء الحظ، فإن بغداد تمكنت من التقليل من مشاكلنا بفضل سياسة ناجحة.

ثامناً- لم تُنفَّذ المادة ١٤٠ حتى الآن، ولم يتم حل قضية المناطق المستقطعة من إقليم كوردستان، ولم يتم حل قضية البيشمركة بشكلٍ صحيح، ولم يتم حل قضية تعويض ضحايا الأنفال وضحايا الإبادة الجماعية في عهد النظام السابق.

تاسعاً- علينا أن نكون متحدين في مواجهة بغداد، وألا تمنع الاصطفافات الحزبية السياسية ممثلي الإقليم من تمثيل كوردستان بأكملها.

عاشراً- منذ ١٠٠ عام وكوردستان تضحي، سواء من أجل الرواتب أم من أجل الهوية، الأرض، الوطن، المساواة أو الحرية.

ضرورة تضافر الجهود، وتوحيد المواقف

وبعد ذلك، قدّم وزراء المالية والاقتصاد، والثروات الطبيعية بالوكالة، والتخطيط، وشؤون البيشمركة، والعمل والشؤون الاجتماعية، والصحة، وشؤون الشهداء والمؤنفلين، تقارير ومعلومات مفصّلة معزّزة بالجداول والأرقام والوثائق الدقيقة بشأن انتهاك الحقوق الدستورية للإقليم، والمعاملة غير العادلة تجاه مواطني الإقليم.

وعقب المداولات وتبادل الآراء والمناقشات، أكّد الاجتماع ضرورة تضافر الجهود، وتوحيد المواقف، والتنسيق اللازم بين الأطراف الكوردستانية، وممثلي الإقليم على مستوى مجلسي الوزراء الاتحادي، والنواب، من أجل نيل كامل الحقوق والاستحقاقات للإقليم في بغداد، في إطار قانون الموازنة العامة الاتحادية، وقرار المحكمة الاتحادية العليا بصرف الرواتب إسوةً بباقي مناطق العراق وفي مواعيدها، واحترام الحقوق الدستورية للإقليم بوصفه كياناً اتحادياً ودستورياً.

مقررات الاجتماع

وتقرر في الاجتماع ما يلي:

أولاً: تعمل حكومة إقليم كوردستان وممثلو الإقليم في الحكومة الاتحادية بشكل مشترك تأمين الرواتب بالكامل لمتقاضي رواتب إقليم كوردستان عن الاثني عشر شهراً لعام ٢٠٢٥، وعلى هذا الأساس، تقرّر أن يلتقي وفد من ممثلي

إقليم كوردستان مع رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، لنقل رسالة إقليم كوردستان بضرورة التعامل مع الإقليم ككيان اتحاديّ ودستوريّ، وحل مشكلة الرواتب لسنة ٢٠٢٥.

ثانياً: مشاركة وزارة المالية والاقتصاد بإقليم كوردستان في عملية مراجعة حصة الإقليم من الجدول المقترح لنفقات الرواتب والنفقات التشغيلية، ومشاريع الموازنة الاستثمارية، وموازنة تنمية الأقاليم والمحافظات، والجداول المتعلقة بكل المستحقات للسنة المالية ٢٠٢٥ وإعدادها بالاشتراك بين وزارة مالية الإقليم ووزارة المالية الاتحادية، ولا سيّما فيما يتعلق بحصة الإقليم ومستحقاته والدرجات الوظيفية والملاكات، بحسب الدستور وقرار المحكمة الاتحادية العليا.

ثالثاً: العمل ابتداءً من الآن على قانون الموازنة الاتحادية، بحيث تُحدّد حصة إقليم كوردستان من الموازنة على أساس النسبة السكانية للإقليم حسب التعداد العام للسكان الذي أجري العام الماضي، والمعايير الدستورية العادلة في تحديد حصة الإقليم من الموازنة ككيان اتحادي، ومن ثمّ إرسالها مع مراعاة خصوصية إقليم كوردستان ككيان اتحاديّ، وتوزيعها في إطار حصة الإقليم من الموازنة.

رئيس كتلة الاتحاد الوطني: مطالب حكومة اقليم كوردستان ترسل الى بغداد

هذا وحول فحوى الاجتماع، تحدث هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA، قائلا: «تقرر أن تسلم مقررات الاجتماع في صيغة مطالب، الى الحكومة الاتحادية والأطراف في بغداد، لتوضيح موقف الكورد حول حقوقهم ومستحقاتهم المالية».

وأضاف هريم كمال آغا: «تم التأكيد خلال الاجتماع على أهمية توحيد مواقف الأطراف الكوردستانية في بغداد، ولاسيما فيما يتعلق بمستحقات شعب كوردستان»، مشيرا الى أن «جميع الأطراف اتفقت على ضرورة ضمان رواتب موظفي الاقليم في الموازنة الاتحادية، وأخذ وجهة نظر الكتل الكوردستانية عند تعديل أي فقرة من الموازنة».

مسألة حصة الاقليم من موازنة العام ٢٠٢٦ كانت محورا آخر من الاجتماع، حيث دعت حكومة الاقليم أن ترسل بغداد حصة الاقليم من الميزانية خلال العام القادم وليست الرواتب فقط، لأنه بحسب الدستور العراقي اقليم كوردستان كيان دستوري ويجب معاملته كإقليم فيدرالي وليس كبقية المحافظات العراقية الأخرى».

الحكومة الاتحادية أرسلت ٧٪ فقط من حصة الاقليم

وأوضح رئيس كتلة الاتحاد الوطني قائلا: «بحسب تقرير وزارة المالية في حكومة الاقليم، فإن الحكومة الاتحادية أرسلت ٧٪ فقط من حصة الاقليم، في حين وفق آخر تعداد عام للسكان تبلغ نسبة السكان في الاقليم ١٤٪ من مجموع سكان العراق»، مبينا أن «إحدى المسائل المهمة الأخرى التي بحثت في الاجتماع هي مسألة إعادة تصدير نفط اقليم كوردستان، حيث تمت دعوة الحكومة الاتحادية الى الإسراع في إعادة التصدير، وذلك لتقليل الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العراقي جراء إيقاف تصدير النفط من الاقليم، وكذلك تأمين مستحقات شعب كوردستان من خلال واردات نفطه».

اسباب عدم إرسال الواردات الداخلية الى بغداد

وفي ختام حديثه قال هريم كمال آغا: «عزت حكومة الاقليم عدم إرسال الواردات الداخلية الى المالية الاتحادية، لعدم إيفاء بغداد بالتزاماته تجاه الاقليم، وبالتالي صرفت حكومة الاقليم تلك الواردات لسد النقص الحاصل في تمويل الرواتب»، مشددا على أنه «من المهم ترسيخ وحدة الصف والموقف الكوردي في الاقليم أيضا وليس في بغداد فقط، لأن ذلك سينعكس إيجابا على الموقف الكوردستاني في العراق».

بغداد: حكومة الاقليم لم تسلم الإيرادات الى المركز

أكدت وزيرة المالية طيف سامي، السبت، أنه تم تمويل كامل رواتب موظفي الإقليم لعام ٢٠٢٤، فيما أشارت إلى أن رواتب الموظفين خلال ٢٠٢٥ مؤمنة بشكل كامل.

وذكر بيان للجنة المالية النيابية أنها «استضافت وزيرة المالية طيف سامي لمناقشة الوضع المالي للبلاد وأبرز التحديات التي تواجه عملية التمويل والإنفاق وتأمين بعض المتطلبات».

وأكدت سامي، بحسب البيان، أن «وزارة المالية كانت قد موّلت كامل رواتب موظفي الإقليم لعام ٢٠٢٤، وغير مسؤولة عن عدم تسليمها لمستحقيها»، مشيرة إلى أن «رواتب الموظفين خلال ٢٠٢٥ مؤمنة بشكل كامل»

ونبهت، أن «من أبرز التحديات التي واجهت الوزارة في تنفيذ موازنة ٢٠٢٤ والعجز الحاصل فيها، جاءت نتيجة لدفع الحكومة الاتحادية أكثر من ١١ تريليونا كرواتب لموظفي إقليم كردستان، بينما لم تسلم السلطات في كردستان إيرادات الإقليم النفطية وغير النفطية الى المركز، وهذا ما انعكس على تمويل المحافظات الأخرى بصورة سلبية».

وأوضحت بأن «تقرير موازين المراجعة أكد ان إيرادات الإقليم غير النفطية بلغت أكثر من ٤ تريليونات دينار، لم ترسل أربيل إلى بغداد سوى ٣٢٠ مليار دينار».

وأكدت وزيرة المالية، تعقيبا على تعديل المادة ١٢ من قانون الموازنة المقترح، أن «الملف فني، وأن الوزارة غير مطلعة عليه لغاية الآن، لكنها رهنت دفع مستحقات الشركات العاملة في الحقول النفطية داخل الإقليم بتقديم تقارير تتضمن تفاصيل كاملة عن كلف الإنتاج والنقل والاستهلاك الداخلي، لكي يتم تضمينها في جداول موازنة ٢٠٢٥، إلى جانب تسليم الإقليم كامل إيراداته النفطية وغير النفطية؛ من أجل تأمين تلك المستحقات من قبل الحكومة الاتحادية».

لجنة فرعية لمتابعة مستحقات إقليم كردستان

وبينت سامي، أن «وزارة المالية كانت قد موّلت كامل رواتب موظفي الإقليم لعام ٢٠٢٤، وغير مسؤولة عن عدم تسليمها لمستحقيها».

وأوضح البيان، أن «اللجنة المالية قررت تشكيل لجنة فرعية لمتابعة مستحقات إقليم كردستان خلال عامي ٢٠٢٤ ـ ٢٠٢٥، ودراسة القضايا العالقة بين بغداد وأربيل».

وتابع، «كما قررت اللجنة استضافة المديرين العامين لدائرتي الموازنة والمحاسبة في وزارة المالية، يوم الإثنين المقبل؛ لبحث بعض القضايا المتعلقة بالسياسة المالية للدولة».

رئيس الجمهورية يشارك اهل محافظة واسط الاحتفاء بيومها

المحافظ ورئيس مجلسها: زيارة فخامته إلى المحافظة حدث مهم

وصل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، الى محافظة واسط ايذانًا ببدء الاحتفال الرسمي بيوم المحافظة، حيث كان في استقبال فخامته محافظ واسط السيد محمد جميل المياحي وعدد آخر من المسؤولين.

واجرى فخامة رئيس الجمهورية خلال زيارته عددا من اللقاءات الرسمية، كما سيشارك في فعاليات رسمية وشعبية تقام بالمناسبة.

الاجتماع مع محافظ واسط وأعضاء مجلس النواب عن المحافظة، وأعضاء من الحكومة المحلية

والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، محافظ واسط وأعضاء مجلس النواب عن المحافظة، وعددا من أعضاء الحكومة المحلية، وذلك في إطار الزيارة التي يجريها فخامته للمحافظة.

وجرى خلال اللقاء، استعراض المشهد العام في المحافظة، وبحث آليات التنسيق بين الحكومة الاتحادية والسلطة التشريعية لدعم المشاريع الحيوية فيها، حيث استعرض السادة النواب جملة من التحديات التي تواجه عملهم، والتي تم تشخيصها خلال المرحلة الماضية، وسبل تذليلها بما يهدف إلى تعزيز دورهم التشريعي والرقابي وتحسين مستوى الخدمات والفرص الاقتصادية في المحافظة.

أهمية دور ممثلي الشعب في نقل احتياجات المواطنين

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أهمية دور ممثلي الشعب في نقل احتياجات المواطنين إلى السلطات المعنية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، داعيا إلى تبني مبادرات وخطط واقعية تسهم في رفع مستوى الخدمات، موضحا أن المواطن الواسطي يستحق الأفضل.

كما أكد فخامته أن الأبواب مفتوحة دائما لأي أفكار أو مقترحات من شأنها تحسين الواقع المعيشي في واسط، داعيا الجميع إلى العمل بروح الفريق الواحد لتحقيق تطلعات المواطنين.

بدورهم، أعرب السادة النواب والمسؤولون في المحافظة، عن شكرهم وامتنانهم لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه بالمحافظة وحرصه على الاستماع إلى مطالبها، مؤكدين أهمية هذه اللقاءات في تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والعمل المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة.

المشاركة في حفل الاحتفاء بمحافظة واسط

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، في الحفل الذي أقيم في قاعة سعيد بن جبير بمبنى محافظة واسط بمناسبة الاحتفاء بالمحافظة.

و في كلمة لفخامته، قدم السيد الرئيس تهانيه وتبريكاته لأهالي محافظة واسط وهم يحتفلون باليوم السنوي لمدينتهم، مشيراً إلى الدور المهم لأبناء المحافظة في المشاركة جنباً إلى جنب أبناء العراق في مختلف المحافظات والمدن والقرى بعملية إعادة بناء الدولة على أسس الديمقراطية، وإسهامهم الواضح في تعزيز أمن العراق وترسيخ الاستقرار المجتمعي على أسس العدل والحرية وحسن التعايش.

كما ألقى محافظ واسط السيد محمد جميل المياحي كلمة رحب خلالها بزيارة السيد رئيس الجمهورية ومشاركته أبناء واسط احتفالاتهم بالذكرى ١٠٣ لتأسيس المدينة، مؤكدا أن هذه المناسبة ليست مجرد ذكرى عابرة أو وقفة هامشية بل هي لإعادة تنظيم أولوياتنا للمستقبل.

خطة خمسية للانتقال إلى مرحلة تالية

وأضاف المياحي أن محافظة واسط بعد أن انهت المرحلة التأسيسية وضعت خطة خمسية تنتقل خلالها إلى مرحلة تالية في إدارتها نحو محافظة واعدة بالتنمية، مشيرا إلى الإنجازات المتحققة على طريق تطوير وتأهيل البنى التحتية والتحول نحو المشاريع الاستثمارية والتنموية في مجالات الطاقة والزراعة والسياحة والتجارة فضلا عن التحول الرقمي.

وكانت الاحتفالية قد بدأت بعزف النشيد الوطني تلاه قراءة آيات من القرآن الكريم إضافة إلى عدد من العروض والأناشيد والفعاليات التي تعبر عن تاريخ محافظة واسط.

وفي ما يلي نص كلمة السيد رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

أخوتنا وأبناؤنا أهالي محافظة واسط الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله..

يسرنا أن نكون بينكم هنا في يوم هذه المحافظة العزيزة، وأن نشارككم فعالياتكم واحتفالاتكم في هذه المناسبة العزيزة.

وقبل هذا، نتقدم إليكم جميعاً بأحر التهاني وأنتم تحتفلون بمدينتكم الكريمة بيومها السنوي.

لقد كان لمحافظة واسط دورها المهم في المشاركة جنباً إلى جنب أبناء العراق في مختلف المحافظات والمدن والقرى بعملية إعادة بناء الدولة على أسس الديمقراطية، وكان لأبناء المحافظة إسهامهم الواضح في تعزيز أمن العراق وترسيخ الاستقرار المجتمعي على أسس العدل والحرية وحُسن التعايش.

إن الاستقرار الذي ننعم جميعاً به يتطلب منا المزيد من تضافر الجهود لترصين وحدة المجتمع والحرص الشديد على غلق أي منفذ أمام الإرهاب وأمام الآفات التي يمكن لا سمح الله أن تفتك بالشباب والمجتمع.

إن القيم النبيلة التي تربى عليها مجتمعنا تساعدنا في توحيد جهودنا وبما يصون أمن وسلامة البلد والمجتمع.

وإلى جنب هذه الأدوار المهمة نشير إلى أهمية تعزيز جهود الدولة عبر مؤسساتها الحكومية في عملية البناء والتقدم في مختلف المجالات، وهي عملية بتنا نلاحظها بوضوح شديد خلال الأعوام الأخيرة.

هذا ما تستحقه منا جميع محافظاتنا التي نطمح إلى تطويرها وإعادة تأهيلها بعد عقود من الحروب والعنف التي حالت دون ذلك.

في هذا المجال نؤكد على ضرورة تطوير العمل الصناعي في هذه المحافظة الكريمة، مؤكدين على أهمية تفعيل الصناعات الزراعية والإنتاج الحيواني التي يمكن لأبناء واسط النهوض بها وبما ينعش المجالات الزراعية والصناعية، ومن المعروف أن واسط كانت من المدن السباقة في هذا المجال، وليس من الصعب الآن أن يستأنف أبناء واسط جهودهم وبما يخدم قطاعات واسعة من أبناء المدينة ويوفر فرص العمل والاستثمار من جانب ويعزز من جانب آخر البناء الاقتصادي للدولة الطامح إلى تطوير مختلف المجالات.

نؤكد أن أي جهد وطني طامح للنهوض والبناء سيلقى الدعم الكامل من مؤسسات الدولة، والأبواب مفتوحة للجميع وكلنا أمل أن يكون احتفالكم السنوي بيوم المحافظة منطلقاً للعمل والبناء والتطوير ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بالارتقاء بالواقع الخدمي.

من المهم في هذا المجال العمل على تنشيط الوعي الاجتماعي والحث على الارتقاء بالخبرات المعرفية والدراسية وبما يسهم في تعزيز مكانة العلم والتعليم الذي يساعد على تطوير المسيرة التنموية في المحافظة، كما يساعد على

مواجهة آفات المخدرات التي اصبحت تشكل تهديداً خطيراً على مجتمعنا مؤكّدين على ضرورة توحيد الجهود للحد من تأثيراتها الخطيرة.

إن وعي المجتمع في القضاء على السلوك المنحرف المتمثل بالفساد يشكل منطلقا لا حياد عنه لأنه يعتبر منهجا أخلاقياً واجتماعياً ودينياً وقانونياً، كون الفساد أسهم في تأخير الكثير من المشاريع الحيوية وأثّر سلبا على المجتمع.

تمنياتي لكم بالنجاح، ولمحافظة واسط العزيزة بالتطور والارتقاء ولأهاليها الكرام المزيد من الخير والأمن والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاجتماع مع وجهاء وشيوخ عشائر واسط والتاكيد على أهمية دورهم

وضمن زيارته إلى محافظة واسط، التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥ في قاعة الإدارة المحلية بالمحافظة، وجهاء وشيوخ عشائر محافظة واسط.

و في اللقاء ألقى رئيس الجمهورية كلمة أكد خلالها الدور المهم للعشائر في دعم الدولة وترسيخ سلطة القانون وإرساء دعائم الأمن والاستقرار.

وفي كلمة له، رحب رئيس مجلس محافظة واسط السيد علي حسين سليمون بالسيد رئيس الجمهورية عاداً زيارة فخامته إلى المحافظة بالحدث المهم، مثمناً دعم السيد الرئيس للحكومات المحلية في مختلف محافظات العراق وسعي فخامته الدائم لتوفير الحياة الكريمة لجميع أبناء الشعب العراقي.

بدوره أكد أمير قبائل زبيد العربية الشيخ معد مزهر السمرمد سعادة وافتخار أبناء واسط بمشاركة فخامة رئيس الجمهورية لأفراحهم واحتفالاتهم بهذه المناسبة المميزة، مؤكداً دعم العشائر لأمن واستقرار العراق، مشيرا إلى الحرص على بذل كل جهد ممكن من أجل تطوير المحافظة والارتقاء بواقعها في المجالات كافة.

و في ما يلي نص كلمة السيد رئيس الجمهورية:

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

من دواعي الاعتزاز أن أعرب عن سعادتي الغامرة بزيارة هذه المحافظة العزيزة في قلوب جميع العراقيين، محافظة واسط، وان التقي بنخبة طيبة من أهلها، من شيوخ عشائرها ووجهائها الكرام.

نلتقي اليوم في مدينة كريمة لها أثرها في تاريخ العراق، وكان لأبنائها وشيوخ عشائرها دور بارز في مختلف المراحل التاريخية، حيث ساهموا بشكل فاعل جنباً الى جنب مع باقي ابناء البلد في مواجهة التحديات في التاريخ الحديث.

لا يخفى على الجميع الدور الكبير الذي يمكن أن تمارسه العشائر العراقية في دعم الدولة وترسيخ سلطة القانون وإرساء دعائم الامن والاستقرار. كما أن من الواجب أن نستذكر دور أبناء العشائر وتضحياتهم، حيث قدمت المدن العراقية ومنها هذه المحافظة الكريمة خيرة أبنائها فداءً للوطن والدفاع عن الأرض، خصوصاً خلال الهجمة الإرهابية الداعشية التي تعرض لها البلد، وقد تمكنا بفضل التضحيات الجسيمة من إفشال مخططات الإرهاب الخبيثة في زعزعة الاستقرار وتقويض أمن المواطنين.

كما نؤكد على الدور المهم لعشائرنا الكريمة في ترسيخ التعايش السلمي والمجتمعي، حيث نتابع بحرص واهتمام بالغين المؤتمرات والملتقيات العشائرية والتي تتضمن مبادرات إيجابية تسهم في تعزيز اللحمة الوطنية بين أبناء الشعب وحفظ حقوق المواطنين. وهذا عهدنا بكم، بعشائرنا واخواننا وابنائنا.

الحضور الكريم

علينا جميعا العمل المشترك وإدامة التعاون في سبيل ترسيخ الامن والاستقرار الذي ينعم به البلد، والحفاظ على المكتسبات الوطنية المتحققة وعدم التفريط بها، وتلبية طموحات المواطنين في تقديم الخدمات وتحسين الأوضاع المعيشية وبناء مستقبل مزدهر لأبنائنا وأجيالنا القادمة من خلال دعم وتطوير المؤسسات التعليمية في المجتمع ووضع البرامج والخطط الاستراتيجية وبما يسهم في الارتقاء بالواقع التعليمي والثقافي والمعرفي في البلاد.

نؤكد أن دوركم مهم في تعزيز الوعي الاجتماعي وتطوير قيم الحفاظ على القانون والتقيد به والاسهام معاً في تعزيز الأمن المجتمعي، وكذلك يساعد في القضاء على الفساد كظاهرة يمكن القضاء عليها من خلال التوعية المجتمعية والتأكيد على القيم الأخلاقية والثقافية والدينية التي تساعد في محاربة الفساد، ان دوركم في دعم برنامج الحكومة في محاربة الفساد بكل انواعه وفي القطاعات كافة يسهم في تعزيز وتطوير المجالات الاقتصادية والخدمية وبما يسهم تحقيق التنمية الشاملة في محافظتكم العزيزة وفي مدن العراق اجمع، كما أن آفة المخدرات الطارئة على مجتمعنا تمثل تهديدا خطيرا على ابناء شعبنا وخاصة شريحة الشباب لذلك يجب أن تتضافر جهودنا بما فيها جهود العشائر الكريمة في محاربة وتحصين مجتمعنا من هذه المخاطر.

وفي الختام أشكر السيد المحافظ والحكومة المحلية على جهودهم في الارتقاء بواقع المحافظة، وانا كنت قد زرت واسط قبل عشرين عاما لكني اليوم ارى مدى التطور الحاصل نتيجة جهود ابنائها والمتصدين لمواقع المسؤولية فيها.

أُجدد شكري وتقديري للحضور الكريم، وأعرب عن سعادتي بلقائكم وزيارة هذه المدينة الكريمة، التي تستحق منا كل الاهتمام، ونؤكد بأن أبواب رئاسة الجمهورية مفتوحة لكم ولجميع العراقيين للاستماع اليكم ودعمكم وحل المسائل التي تواجهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

زيارة تفقدية الى سدة الكوت

وضمن زيارته إلى محافظة واسط، اجرى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، زيارة تفقدية إلى سدة الكوت يرافقه السيد محافظ واسط محمد جميل المياحي وعدد من المسؤولين والقيادات الأمنية في المحافظة.

واستمع رئيس الجمهورية الى شرح من السيد المحافظ حول آلية عمل سدة الكوت والفائدة المستحصلة منها فضلا عن الخطط والإجراءات المتبعة للحفاظ عليها وإدامتها والعمل على تطوير عملها.

وأشاد السيد الرئيس بالجهود المبذولة من قبل المختصين المسؤولين عن سدة الكوت وبالمتابعة الفعالة للمحافظة، مؤكداً أن التفاني في العمل سيؤتي ثماره بالخير على واسط وعلى مستقبل أبنائها.

اكاليل من الزهور على نصبي شهداء الكرد الفيلية و سبايكر

في إطار زيارة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد إلى محافظة واسط، وضع فخامته الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، إكليلا من الزهور على نصب الكرد الفيلية في المحافظة.

بعدها قرأ رئيس الجمهورية سورة الفاتحة ترحما على أرواح شهداء الكرد الفيلية وشهداء العراق، ثم التقى فخامته بعوائل الشهداء وأشار في حديثه معهم إلى اصالة المكون الفيلي وأنه أحد مكونات الشعب العراقي الرئيسية التي بذلت التضحيات على طريق مقارعة نظام الظلم والطغيان النظام الدكتاتوري.

ورافق فخامته محافظ واسط محمد جميل المياحي وأعضاء الوفد المرافق وعدد من مسؤولي المحافظة.

كما وضع فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، خلال زيارته إلى محافظة واسط الجمعة ١٠ كانون الثاني٢٠٢٥ ، إكليلا من الزهور على نصب شهداء سبايكر في المحافظة.

وقرأ السيد الرئيس، خلال مراسم وضع الإكليل، سورة الفاتحة ترحما على أرواح شهداء سبايكر والعراق.

وتحدث السيد الرئيس مع عوائل الشهداء، مثمنا تضحيات أبنائهم في سبيل حماية العراق وشعبه، ومؤكدا دعمه لكل الجهود الحكومية في هذا الخصوص وبما يكفل حقوقهم ويؤمن مستقبل أطفالهم.

ورافق رئيس الجمهورية محافظ واسط السيد محمد المياحي وأعضاء الوفد المرافق.

تهنئة العماد جوزيف عون بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية اللبنانية

أجرى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الجمعة ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، اتصالا هاتفيا مع الرئيس اللبناني العماد جوزيف عون بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية اللبنانية.

وأعرب السيد الرئيس ، خلال الاتصال الهاتفي، عن تمنياته للرئيس جوزيف عون بالتوفيق والنجاح، وللشعب اللبناني الشقيق المزيد من الاستقرار والتقدم والازدهار .

كما أشار فخامته إلى أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين وتطوير التعاون والتنسيق المتبادل وبما يخدم المصالح المشتركة للشعبين العراقي واللبناني، مؤكدا موقف العراق الثابت تجاه لبنان في دعم كل ما يحفظ أمنه واستقراره وسيادته ووحدة أراضيه وما يحقق مصلحة شعبه.

بدوره، عبرّ الرئيس اللبناني عن شكره وامتنانه للاتصال الهاتفي والمشاعر الطيبة لفخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، مؤكدا حرصه على توطيد العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

د. محمد عباس ناجي

تحييد التهديدات:دلالات زيارة رئيس وزراء العراق إلى إيران

*انترريجيونال للدراسات الاستراتيجية

تكتسب زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى إيران، التي بدأت في ٨ يناير ٢٠٢٥، أهميتها من التوقيت الذي تُجرَى فيه؛ إذ إنها تتوافق مع التطورات الإقليمية المتلاحقة التي فرضت وما زالت تفرض ضغوطاً قوية على كل من إيران والعراق، على غرار سقوط نظام الرئيس

السوري بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، وتزايد احتمالات توجيه إسرائيل، وربما الولايات المتحدة الأمريكية، ضربات عسكرية قوية للميليشيات الشيعية في العراق، خاصةً الموالية لإيران، لا سيما مع اقتراب موعد وصول الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، في ٢٠ يناير ٢٠٢٥. كما أنها تستبق إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية هذا العام؛ حيث يسعى السوداني إلى تأمين حصة وازنة له داخل البرلمان العراقي القادم، على نحوٍ لا ينفصل عن اتجاهات علاقاته مع طهران، وموقف الأخيرة من السياسات التي يتبعها في التعامل مع الملفات التي تحظى باهتمام مشترك من الجانبين.

أهداف عديدة

يمثل التعاون المشترك سمة رئيسية للعلاقات بين حكومتَي شياع السوداني ومسعود بزشكيان الذي سبق أن زار العراق في سبتمبر ٢٠٢٤. ويمكن القول إن إيران والعراق تسعيان عبر الزيارة التي يجريها السوداني إلى تحقيق أهداف عديدة يتمثل أبرزها فيما يلي:

١- تنسيق ملف الميليشيات الشيعية في العراق:

يبدو أن ثمة مخاوف تنتاب طهران وبغداد من أن الميليشيات الشيعية الموالية للأولى داخل الثانية قد تتعرض لضربات أمريكية أو إسرائيلية خلال المرحلة القادمة، كأحد ارتدادات الحرب الحالية التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة، منذ أكتوبر ٢٠٢٣؛ إذ أشارت تقارير عديدة إلى أن رسائل تهديد مباشرة تلقتها حكومة السوداني من الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بأن عدم معالجة ملف الميليشيات عبر إدماج بعضها داخل مؤسسات الدولة ومصادرة أسلحتها بالكامل، قد يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه ضربة قوية لها سوف تختلف إلى حد كبير عن الضربات السابقة التي شنتها إدارة الرئيس المنتهية ولايته جو بايدن خلال الفترة الماضية.

وهنا لا يمكن استبعاد أن يكون من ضمن أجندة السوداني في طهران محاولة إقناع الأخيرة بضرورة الضغط على الميليشيات، لا سيما كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة النجباء، بتسليم أسلحتها إلى الحكومة، بدلاً من التعرض لضربة عسكرية قوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا يبدو أن هذا الخيار يتوافق مع حسابات إيران في الوقت الحالي، التي ما زالت تسعى إلى الحفاظ على ما تبقى لديها من أوراق ضغط قبل استشراف المسارات المحتملة التي يمكن أن تتجه إليها العلاقات مع إدارة ترامب خلال الفترة القادمة.

ومن هنا، فإن الخيار المتاح أمام طهران حالياً – الذي ربما يحظى بقبول نسبي من جانب بغداد – هو ممارسة ضغوط على الميليشيات من أجل عدم بدء جولة جديدة من التصعيد العسكري ضد

إسرائيل خلال المرحلة القادمة، وهو ما يبدو أنه السبب الذي دفع قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري إسماعيل قاآني إلى زيارة بغداد، في ٦ يناير ٢٠٢٥؛ لمطالبة قادة الميليشيات بعدم منح الفرصة لواشنطن وتل أبيب من أجل تنفيذ هذه التهديدات.

٢- مناقشة تداعيات ما بعد حقبة الأسد:

من دون شك، فإن التطورات التي شهدتها سوريا خلال الشهر الأخير، وتحديداً منذ الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، عندما أعلنت هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري والفصائل المسلحة الأخرى إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، كانت أحد المحاور الرئيسية في زيارة السوداني إلى طهران؛ إذ تبدي طهران وبغداد قلقاً واضحاً إزاء التداعيات المحتملة التي يمكن أن تنجم عن ذلك، خاصةً فيما يتعلق بتزايد احتمالات تصاعد نشاط تنظيم «داعش» من جديد عبر استغلال حالة الفوضى وعدم الاستقرار على المستويَين السياسي والأمني في سوريا من أجل إعادة التمدد داخل العراق، وربما داخل إيران أيضاً.

بجانب ذلك، فإن الحاجة تبدو ماسة لدى طهران وبغداد إلى رفع مستوى التنسيق إزاء التعامل مع الإدارة السورية الجديدة التي يقودها زعيم هيئة تحرير الشام أبو محمد الجولاني، أو أحمد الشرع؛ حيث تخشى طهران أن تتبع تلك الإدارة – بهدف استقطاب دعم عربي ودولي – نهجاً عدائياً ضدها. وربما لا يمكن استبعاد أن تسعى بغداد إلى التوسط بين طهران والإدارة السورية الجديدة، خاصةً بعد أن كانت بغداد من العواصم العربية التي فتحت قنوات تواصل جديدة مع هذه الإدارة؛ حيث قام رئيس جهاز الاستخبارات العراقية حميد الشطري بزيارة دمشق، وعقد لقاء مع أحمد الشرع في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٢٤.

٣- ممارسة ضغوط مزدوجة على تركيا:

لا تستبعد طهران وبغداد أن تسعى تركيا إلى توظيف التطورات الجديدة التي طرأت على الساحة السورية من أجل تعزيز نفوذها الإقليمي، خاصةً أن هذه التطورات أسفرت عن وصول القوى والميليشيات المسلحة الموالية لأنقرة إلى السلطة في دمشق، فضلاً عن أنها مكَّنتها من العمل على ملء الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن انسحاب إيران والميليشيات الشيعية الموالية لها من سوريا.

ومن دون شك، فإن أكثر ما يثير قلق طهران وبغداد هو أن تسعى أنقرة إلى تعزيز هذا النفوذ في مناطق وأقاليم تحظى باهتمام خاص من جانب العاصمتين، سواء في سوريا أو في شمال العراق، لكن في مقابل ذلك، ربما لا يمكن استبعاد أن تتجه إيران – في محاولة لموازنة التحركات

التركية في سوريا بعد سقوط الأسد – إلى ممارسة ضغوط على تركيا عبر تهديد مصالحها ونفوذها في شمال العراق، خاصةً في ظل التجاذبات الشديدة بين طهران وأنقرة عقب سقوط الأسد؛ حيث ما زالت الأولى ترى أن الثانية مارست دوراً في خدمة مخطط أمريكي إسرائيلي كان يهدف في المقام الأول إلى إخراج إيران من سوريا.

٤– احتواء ضغوط ملف الطاقة في العراق:

تتعرض العراق حالياً لضغوط شديدة بسبب تراجع إمدادات الغاز الإيراني الذي يُقدَّر بنحو ٥٠ مليون متر مكعب يومياً، ويعادل ثُلث احتياجات العراق لتوليد الطاقة الكهربائية. وقد أدت أزمة الطاقة التي تواجهها إيران بدورها في الوقت الحالي، بسبب تزايد الطلب على الكهرباء في فصل الشتاء، إلى انقطاع تلك الإمدادات، على نحوٍ ساهم في تفاقم أزمة انقطاع الكهرباء في العراق أيضاً. ومن هنا، يسعى السوداني، خلال زيارته إلى إيران، إلى الوصول لتسوية لهذه المشكلة التي يمكن أن تفرض تداعيات سلبية على المستوى السياسي داخل العراق خلال المرحلة القادمة.

٥– استقطاب دعم طهران لأجندة «السوداني»:

يسعى رئيس الوزراء العراقي إلى تأمين حصة وازنة له خلال الانتخابات البرلمانية التي سوف تجرى في عام ٢٠٢٥، على نحوٍ قد يُمكِّنه من تكوين ظهير سياسي يستطيع من خلاله مواجهة ضغوط القوى السياسية الأخرى النافذة في «الإطار التنسيقي». وبالطبع، فإن السوداني يدرك أن هذا الهدف قد لا يتحقق إلا من خلال ضوء أخضر إيراني، وهو متغير مهم لا يستطيع السوداني تجاهله، رغم تراجع النفوذ الإيراني على مستوى الإقليم بشكل عام، لكن هذا الدعم المطلوب من إيران لا يبدو أنه تبلور بعد، في ضوء التحفظات التي تبديها الأخيرة إزاء بعض السياسات التي يتبناها السوداني، خاصةً فيما يتعلق بحرصه على تطوير علاقات العراق مع الدول العربية، لا سيما بعض دول مجلس التعاون الخليجي، بجانب سعيه إلى تأمين الدعم الأمريكي له أيضاً.

ختاماً،

يمكن القول في النهاية إن العنوان الرئيسي للزيارة التي يجريها السوداني إلى إيران يتمثل في استمرار التنسيق بين طهران وبغداد؛ ليس فقط إزاء التطورات التي طرأت على الساحة الإقليمية خلال الفترة الماضية، وبدأت تفرض تداعيات مباشرة على أمن ومصالح العاصمتَين، وإنما أيضاً إزاء بعض الملفات الثنائية، بجانب التوازنات الداخلية العراقية التي يبدو أنها مقبلة على استحقاقات مهمة سوف يكون لإيران دور في بلورتها.

مارتا بيلينغريري:

مقابر جماعية في العراق.. عراقيون يبحثون عن أحباء مفقودين

***صحيفة»الغارديان»البريطانية/ الترجمة والتحرير :محمد شيخ عثمان**

بعد عقود من الصراع، يوجد في البلاد ما يصل إلى مليون شخص مفقود.

وتواجه فرق الطب الشرعي تحديات ضخمة لتوثيق رفات الضحايا بينما تنتظر الأسر على أمل إغلاق القضية.

يقول ضرغام عبد المجيد إنه عندما وصل لأول مرة إلى الحفرة التي يبلغ عمقها ٢٠ متراً في قضاء تلعفر، شمال العراق، في يونيو/حزيران، رأى شيئاً لم يشهده قط خلال عمله لمدة ١٥ عاماً في حفر المقابر الجماعية.

«لم يكن الأمر مختلفاً عن المقابر الجماعية الأخرى حيث يتم دفن الجثث تحت الأرض. هنا كانت الجثث، التي تراكمت على ارتفاع ثمانية أمتار، مرئية بوضوح ومحفوظة جيداً أيضاً لأن المكان جاف للغاية».

ولاستخراج الجثث – ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية المتشدد – كان على فريقه بناء درج وتوظيف خبير في الزواحف لمنع لدغات الثعابين.

وقال: «هذا الموقع مختلف عن أي موقع آخر كنت أعمل فيه: من وجهة نظر جهد الفريق، من حيث العمق، وصعوبة الصعود والنزول، وبقايا البشر فوق بعضها

البعض، وسقوط الحجارة، والحشرات، وكتلة التربة التي نقلناها لانتشال هؤلاء الضحايا».

كانت البنية الجيولوجية المعقدة – المعروفة باسم حفرة ألو عنتر – تستخدم في السابق لجمع المياه وهي مجرد واحدة من مسارح الجريمة التي انخرط فيها عبد المجيد وفريقه مؤخرًا.

لأكثر من ٤٥ عامًا، كانت التربة العراقية غارقة في دماء جثث مئات الآلاف من الأشخاص المدفونين في مقابر جماعية غير مميزة حيث تعاملت البلاد مع صراعات متعددة بما في ذلك الحرب الإيرانية العراقية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، والحروب الأهلية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ واحتلال داعش بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، بالإضافة إلى ضحايا نظام صدام حسين.

ولهذه الأسباب، يُعتقد أن العراق لديه عدد من المفقودين أكبر من أي دولة أخرى، وفقًا للصليب الأحمر الدولي، مع تقديرات تتراوح من ٢٥٠ ألفًا إلى مليون.

منذ عام ٢٠٠٨، ترسل وزارة الصحة العراقية ومؤسسة الشهداء – وهي هيئة حكومية تساعد في تحديد هوية الضحايا وتعويض الأقارب – فرقًا من علماء الأنثروبولوجيا الشرعية والأطباء في جميع أنحاء البلاد للعثور على المقابر الجماعية وحفرها واستعادة الجثث.

هدفهم هو تحديد هوية الجثث بمساعدة تحليل الحمض النووي وإعادتها إلى العائلات التي تبحث عن أحبائها المفقودين – المفقودين بالعربية.

بينما نعلم بأكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية من احتلال داعش، لا يزال عدد المقابر الجماعية من نظام صدام غير معروف.

كانت الجثث المكدسة في علو عنتر – أكثر من ١٠٠ في المجموع – ضحايا لواحدة من العديد من الجرائم التي ارتكبها داعش عندما احتلت الجماعة الإرهابية

> **يتوقع فريق المقابر الجماعية العراقي أن يستمر عملهم لسنوات عديدة**

شمال العراق.

وشمل ذلك المطالبة بالعاصمة ثاني أكبر مدينة في البلاد، الموصل. وتقع المقبرة الجماعية على بعد حوالي ٦٠ كيلومترًا غرب المدينة.

من يناير إلى يونيو من هذا العام، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن أكثر من ١٥٠ هجومًا في العراق وسوريا. وبهذا المعدل، ستضاعف الجماعة المسلحة عدد الهجمات التي أعلنتها في عام ٢٠٢٣ مع محاولتها إعادة البناء بعد سنوات من انخفاض القدرة.

لا يزال فريق الطب الشرعي يعمل على تحديد هوية الضحايا في علو عنتر. ولكن بفضل شاهدة – امرأة يزيدية نجت من المذبحة وثلاث سنوات من العبودية الجنسية لداعش في العراق وسوريا – يعرف عبد المجيد بالفعل أن الضحايا من مجتمعات مختلفة.

ولكن في توضيح لتعقيد قضية المفقودين في العراق، يقول عبد المجيد إنهم عثروا على عظام «ربما تعود إلى ضحايا مذابح سابقة، ربما من تسعينيات القرن العشرين أو من زمن القاعدة بعد عام ٢٠٠٣».

وقد حظيت الفرق العراقية بدعم خبراء من الأمم المتحدة الذين ساعدوا في السابق في جمع الأدلة لمقاضاة جرائم داعش، فضلاً عن العمل على المذابح في رواندا والبوسنة والأرجنتين وكمبوديا.

بالإضافة إلى حفر القبور، تسافر الفرق عبر العراق للتواصل مع ضحايا الأسر للحصول على عينات

الحمض النووي وغيرها من الأدلة التي تتطابق مع الرفات المستخرجة.

كان جمع الحمض النووي للأسر اليزيدية - إحدى أقدم الأقليات في العراق - المهمة الأكثر تحديًا منذ مقتل العديد من أفراد نفس العائلة، أو ترك العراق كلاجئين للسفر إلى أوروبا أو إلى أماكن بعيدة مثل أستراليا.

الإبادة الجماعية بحق الايزديين

في مدينة سنجار شمال العراق، موطن الشعب الإيزيدي، اجتمعت شيرين إبراهيم أحمد ومجتمعها في أغسطس/آب عند النصب التذكاري للإبادة الجماعية الإيزيدية في مدينة سولاغ القريبة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لجرائم داعش.

قُتلت والدة شيرين وجدتها في نفس المكان الذي بنت فيه مبادرة نادية - المنظمة التي أسستها الحائزة على جائزة نوبل للسلام الإيزيدية نادية مراد - النصب التذكاري. وعلى الرغم من حفر القبر من قبل فريق الطب الشرعي، لم يتم التعرف على جثتيهما بعد. ولا يزال كلاهما يعتبران مفقودين.

تقول شيرين إنها فقدت أيضًا شقيقها ووالدها. ولم ينجُ من الحادث سوى شقيقتين تعيشان الآن في دهوك، في إقليم كردستان العراق.

وقالت :»عندما اختطفني داعش، كنت مع أختي وابنتي عمي. لكن كل واحد منهم اختطف من قبل عائلة مختلفة وتركوني وحدي. عدت بفضل ابن عم في العراق، اتصل به الداعشي (عضو داعش). جاء مهرب ليأخذني: باعوني مقابل ١٠٠٠٠ دولار»، تقول شيرين.

يتوقع فريق المقابر الجماعية العراقي أن يستمر عملهم لسنوات عديدة وهم يحاولون الكشف عما حدث لأحبائهم والتحقيق مع المسؤولين عن الفظائع. يقولون إن لديهم أملاً واحدًا: أن تكون المقبرة الجماعية التالية هي الأخيرة.

سليمان مصطفى حسن:

فرصة للإصلاح..
قبيل الانتخابات للدورة النيابية السادسة

تتطلب الانتخابات المقبلة للدورة السادسة للبرلمان العراقي اهتماما جديا وعاجلاً، فالوقت المتاح يوفر نافذة مهمة لمعالجة المخاوف المهمة وتقليل المخاطر التي تواجه الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والرأي العام. وهذا يتطلب جانبين:

اولاً : تعزيز الإطار القانوني .

ثانياً : تعزيز النزاهة في إدارة الانتخابات.

تؤكد المواد (٥ و ٦ و ٢٠) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على المبادئ الأساسية لسيادة الشعب، والانتخابات المباشرة والسرية، والتداول السلمي للسلطة عبر الديمقراطية. ويضمن حق كل مواطن في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك حق التصويت والانتخاب والترشح للمناصب. ويجب حماية هذه الأحكام الدستورية وتعزيزها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية .

«الانتخابات ستجرى هذا العام»

أدى أعضاء الدورة الخامسة لمجلس النواب اليمين الدستورية في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢. ووفقا للفقرة الأولى من المادة ٥٦ من الدستور، تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، وبحسب الفقرة الثانية من نفس المادة والفقرة

> **الوقت المتاح يوفر نافذة مهمة لمعالجة المخاوف المهمة وتقليل المخاطر**

الأولى من المادة السابعة من قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٩)لسنة ٢٠٢٠، تنص على أن تبدأ انتخابات مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوما من انتهاء الانتخابات النيابية.

فبحسب المواد المذكورة فإن الدورة السادسة لانتخابات مجلس النواب يجب أن تكون قد عقدت قبل ٩ كانون الأول لسنة ٢٠٢٦، لذلك يقوم مجلس الوزراء بالتنسيق مع مجلس المفوضين خلال (٩٠) يوماً بإعلان الموعد قبل يوم الانتخابات ونشره في وسائل الإعلام وموعد الانتخابات هو ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، كما جاء في الفقرة ٢ من المادة (٥٦) من الدستور والفقرة (١) من المادة (٧) من قانون الانتخابات النيابية.

««عدد أعضاء مجلس النواب»»

بالنسبة لعدد اعضاء مجلس النواب العراقي يجب مراعاة الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من الدستور التي تنص على أن يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل ١٠٠ ألف من سكان العراق، يمثلون الشعب العراقي باكمله)

ان ما نجده في هذه المادة هو تهميشها ولم تطبق في الدورات السابقة بسبب عدم اجراء التعداد السكاني، فاعتمد قرار المحكمة الاتحادية كأساس لتحديد عدد أعضاء مجلس النواب ويتكون العدد الإجمالي لأعضاء المجلس من (٣٢٩)، وكذلك المادة (٩) من التعديل الثالث لقانون الانتخابات مجلس النواب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ الذي ينص على أن(مجلس النواب يتكون من (٣٢٩) عضوا ومرفق بالقانون جدول عدد أعضاء كل محافظة) .عليه نرى انه ليس هناك أي مبرر قانوني لمجلس النواب لمخالفة هذه المادة الدستورية، لذا يجب تحديد عدد أعضاء مجلس النواب على ضوء نتائج التعداد العام.

«التسجيل البيومتري للبطاقات الوطنية »

وفقاً للمادة (٢٠) من الدستور، يحق لكل مواطن، رجلاً وامرأة، المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما في ذلك حق الانتخاب والانتخاب والترشح للانتخابات. معين وبموجب القانون أعطى مجلس النواب للمفوضية حق استخدام بيانات وزارة التجارة كأساس لتسجيل الناخبين ومن المناسب اقتراح تخويل لجنة الانتخابات صلاحية إعداد سجل الناخبين وإلزام المفوضية لتحضير بيانات البطاقة ويجب أن تكون البطاقة الوطنية هي الأساس لإعداد تسجيل الناخبين البيومتري وتكون البطاقة الوطنية مع بطاقة التصويت دليلاً على هوية الناخب.

«تطبيق التكنولوجيا والتكنولوجيا في المستقبل.»

في عصر التقدم التكنولوجي السريع، من الضروري التعامل مع استخدام التكنولوجيا بأقصى قدر من الحذر. وقد أثبتت التجارب الانتخابية السابقة مخاطر أجهزة فرز الأصوات وفرزها إلكترونيا. ومن أجل الحفاظ على ثقة الجمهور ومنع التزوير الانتخابي، يجب استبعادهم من استخدام آلات العد والفصل (الفرز) الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب المقبلة. والسؤال الذي يطرح نفسة هنا هو: ما هو المهم وما الذي يمكن فعله؟؟ وفي المستقبل، ينبغي التركيز

على تنفيذ تدابير قوية لتحديد هوية الناخبين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء سجلات بيومترية بناءً على بيانات بطاقة الهوية الوطنية وصورة بصمات الأصابع واستخدام هذه السجلات لإثبات الناخبين. وهذا الأسلوب يعزز الشفافية ويعيد ثقة الجمهور في العملية الانتخابية.

ويظل هناك تحدي آخر: وهو كيفية عد الأصوات بكفاءة ودقة دون الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية. إن إيجاد طرق بديلة وآمنة وشفافة للعد اليدوي أمر ضروري لضمان نتائج انتخابات نزيهة وذات مصداقية.

ما هو العمل الذي يجب فعله ؟؟

و كيف يمكن إعلان النتائج الأولية خلال ٢٤ ساعة دون استخدام العد والفصل الإلكتروني للأصوات؟

وهل هل أثبتت تجارب الدول ودراسة الأنظمة الانتخابية أن لكل نظام جوانبه الإيجابية والسلبية؟

قراءتنا لتجربة الجلسات السابقة لمجلس النواب وبرلمان كوردستان أكدت أن العراق وإقليم كوردستان عانى من اتباع نظام القائمة شبه المفتوحة.

اتباع طريقة القائمة المغلقة

لذلك فإن «اتباع طريقة القائمة المغلقة» على أساس ١٩ دائرة هو الخيار الأفضل في الوقت الراهن وإعادة التوازن إلى المجلس التشريعي، مما سيسهل الأمـور على الناخبين، ويسهل على المفوضية، وسيتم إعلان النتائج في وقت قصير جداً. ، وتعود شخصيات قوية إلى مجلس النواب وستكون فرص كبيرة لاصحاب الخبرات ، وبالتالي فإن نظام التمثيل النسبي و١٩ دائرة انتخابية والقوائم المغلقة، سيكون خيارات مفيدة لمستقبل مجلس النواب، وأي مرشح حر في الترشح بمفرده، فالحق مقدم.

> **أثبتت التجارب الانتخابية السابقة مخاطر أجهزة فرز الأصوات وفرزها إلكترونيا**

الخاتمة: الطريق نحو انتخابات شفافة

هناك وقت كافي للإصلاح من خلال تعديل قانون الانتخابات النيابية، من خلال التسجيل البيومتري للبطاقات الوطنية، وإزالـة أجهزة العد والفصل الإلكتروني، ومراجعة عدد مقاعد مجلس النواب واتباع طريقة القائمة المغلقة في تقسيم البلاد إلى ١٩ دائرة انتخابية.

تعتبر الدورة السادسة لمجلس النواب فرصة لحل القضايا العالقة المتعلقة بالإطار الانتخابي العراقي. ومن خلال الالتزام بالمبادئ الدستورية، وتحديث نظام تسجيل الناخبين، ودمج التكنولوجيا المناسبة، واعتماد نظام القائمة المغلقة، يستطيع العراق تمهيد الطريق لعملية انتخابية أكثر شفافية وشمولية وديمقراطية.

ولن تؤدي هذه التدابير إلى استعادة ثقة الجمهور فحسب، بل ستضمن أيضاً الممارسة السلمية والفعالة للسلطة في المؤسسات الديمقراطية في البلاد. وليس سراً أن التغييرات الإقليمية تتطلب من الأحزاب السياسية مراجعة حساباتها وحقوقها.

*كاتب وحقوقي

لقاء بين إردوغان وبهشلي وسط جدل حول الحوار مع أوجلان

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تشهد تركيا حراكاً مكثفاً حول عملية جديدة لحل المشكلة الكردية عبر الحوار مع زعيم حزب «العمال الكردستاني» السجين عبد الله أوجلان، وانقساماً حول مسألة العفو عنه مقابل إعلان انتهاء الإرهاب في تركيا، ومدى جدية الحكومة في التعامل مع هذه العملية.

ووسط الجدل المتصاعد حول أهمية الحوار مع أوجلان، وقدرته على إقناع حزب «العمال الكردستاني»، المصنف منظمةً إرهابية، بإلقاء السلاح والمطالبات المتصاعدة للرئيس رجب طيب إردوغان بإعلان موقف واضح من العملية الجارية حالياً، التقى إردوغان حليفه رئيس حزب «الحركة القومية»، دولت بهشلي، الذي أطلق

> حزب قومي يطلق مظاهرات رافضة... والحزب الكردي يشكك في سلوك الحكومة

مبادرة اللقاء مع أوجلان ودعوته للحديث أمام البرلمان، وإعلان حل الحزب مقابل النظر في إطلاق سراحه.

وزار إردوغان بهشلي في منزله بأنقرة، واستغرق اللقاء بينهما نحو ٤٠ دقيقة، وحظي باهتمام واسع من الأوساط السياسية والإعلامية في تركيا، التي تتساءل عن صمت الرئيس التركي، وعدم إدلائه بتصريحات حول العملية الجارية، التي بدأت بمبادرة من بهشلي في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وأعلن إردوغان تأييده لها.

ولم يصدر أي تصريح حول اللقاء وما دار فيه، وهو أمر معتاد في اللقاءات الدورية بين إردوغان وبهشلي، التي تعقد بالتبادل، حيث يستقبل الرئيس التركي حليفه بالقصر الرئاسي في أنقرة، مرة، ويزوره بمنزله مرة، للتشاور حول القضايا الداخلية والإقليمية، في إطار انضواء حزبيهما، «العدالة والتنمية» الحاكم، و«الحركة القومية»، تحت راية «تحالف الشعب» منذ عام ٢٠١٨.

ما تردد في الكواليس

وبحسب ما تردد في الكواليس عقب اللقاء، ناقش إردوغان مع بهشلي التطورات بشأن مبادرة الحوار مع أوجلان، وما دار خلال لقاء وفد حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكرد، الذي زار أوجلان في محبسه بسجن إيمرالي في ٢٨ ديسمبر (كانون الأول) الماضي، والذي ضم النائبين سري ثريا أوندر وبروين بولدان، قبل أن ينضم إليهما بعد ذلك السياسي الكردي المخضرم أحمد تورك، الذي عزلته وزارة الداخلية من رئاسة بلدية ماردين وعينت وصياً بدلاً منه بسبب اتهامه بدعم الإرهاب، في اللقاء الذي أجراه الوفد مع رئيس البرلمان نعمان كورتولموش والأحزاب الممثلة في البرلمان.

وقالت وسائل إعلام قريبة من الحكومة التركية إن التطورات المتعلقة بالعصر الجديد الذي بدأ في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، كانت مطروحة أيضاً على أجندة اللقاء بين إردوغان وبهشلي.

بيان غاضب واحتجاج قومي

في السياق ذاته، عبر حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المخول بالحوار مع أوجلان، عن انزعاجه من بعض الدوائر التي قال إنها تحاول خلق أسباب لإفساد المبادرة.

وقال الحزب، في بيان، الخميس، إن لقاء وفده مع أوجلان أشاع أجواء تفاؤلية في الرأي العام، وإن إمكانية الحل (حل المشكلة الكردية) في حد ذاتها أحدثت ارتياحاً في المجتمع، وأدت إلى نمو الآمال.

وفيما يبدو أنه تلميح إلى محاولات من جانب الحكومة لإظهار أنها تنأى عن العملية الجارية حالياً، قال

> تشهد تركيا حراكاً مكثفاً حول عملية جديدة لحل المشكلة الكردية

البيان: «نحن نرفض الأكاذيب والافتراءات التي يروجها الكتاب الموالون للحكومة الذين يظنون أن الصحافة هي شكل من أشكال الأوامر، ويلعبون دور المحاربين على الشاشة، ويتبنون عقلية هتلر وتكتيكات غوبلر في الكذب والافتراء والتشويه، ويترحمون عليها».

وتابع البيان: «لا ينبغي لأحد أن يبتكر طرقاً للتهرب من المسؤولية بالاعتماد على القوة الإعلامية التي بين يديه، واستخدام كل أنواع التصورات. إن شعبنا الذي يطالب بالحل لن يلتفت بالتأكيد إلى هذه الصفقات الرخيصة، وسيأتي الحل الديمقراطي والسلام المشرف حتماً إلى هذه الأراضـي، ولن يسمح الحزب أبداً لهذه المجموعات بتسميم إمكانية التوصل إلى حل، وسيستمر حزبنا في تحمل المسؤولية الكاملة عن هذه العملية من خلال التعامل معها بحساسية أكبر وأكثر حساسية من أي وقت مضى».

هل سيحصل "أوجـلان" على عفو طبي؟

الى ذلك أثار نائب رئيس حزب الحركة القومية للشؤون القانونية، فتحي يلدز، جدلا في الرأي العام التركي بسبب تغريدة نشرها على حسابه بمواقع التواصل الاجتماعي.

وذكر يلدز في التغريدة المشار إليها أن إرجاء تنفيذ عقوبة السجن بحق المدان لحين تحسن حالته الصحية في حال وجود خطر على حياته يجب ألا يكون محلّ نقاش.

وأثـارت تغريدة يلدز هذه تساؤلات حول عملية التصالح التي انطلقت عقب رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، بشأن الإفراج عن رئيس تنظيم العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، وما إن كانت تغريدة يلدز بمثابة صياغة للإفراج عن أوجلان.

وفي حديثه مع صحيفة جمهوريت، أفاد يلدز أن التغريدة المشار إليها لا علاقة لها بالعملية المتعلقة بأوجلان قائلا: "ذكرت هذا الأمر باستمرار خلال جلسات مناقشة موازنة وزارة العدل وبالمقترحات القانونية واللجان القانونية خلال ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤. ليس بالأمر الجديد".

وفي إجابته عن سؤال حول ما إن كان بإمكان أوجلان الانتفاع من هذا الحق وما إن كان الحزب لديه مقترح كهذا، أفاد يلدز أن هناك شرط لانتفاع أوجلان من هذا الأمر وهو تقرير طبي جنائي يفيد بأنه في حالة مرضية لا يمكنه خلالها تلبية احتياجاته.

هذا وعلق يلدز على جدل "العفو العام" الذي أثارته تغريدته قائلا: "هذا ليس تصريح بنية العفو العام. لا توجد شروط للعفو العام في تركيا".

اعتقالات جديدة لرؤساء بلديات كردية... وتفاؤل بحقبة ترمب

فيدان يتهم الاتحاد الأوروبي بـ«العمى الاستراتيجي»

الشرق الاوسط-سعيد عبد الرازق:عبّرت تركيا عن تفاؤلها بالعلاقات مع امريكا في عهد الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب دونالد ترمب، ووجّهت انتقادات حادّة للاتحاد الأوروبي، واتهمته بـ«العمى الاستراتيجي» في التعامل مع ملف انضمامها إلى عضويته.

على صعيد آخر، اعتقلت السلطات التركية رئيسي بلدية تابعة لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكرد، في ولاية مرسين جنوب البلاد، في خضم المفاوضات الجارية مع زعيم «حزب العمال الكردستاني» السجين مدى الحياة، عبد الله أوجلان، للتوصل إلى حل ديمقراطي للمشكلة الكردية وقضية الإرهاب.

امريكا وأوروبا

وقال وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إن بلاده ستواصل الحوار البنّاء والصريح مع الإدارة الجديدة للرئيس الامريكي المنتخب دونالد ترمب، وعبّر عن أمله في استمرار الزخم الإيجابي في العلاقات بين البلدين.

وأضاف فيدان، خلال مؤتمر صحافي في إسطنبول الجمعة، أن تركيا تتوقع العمل مع الإدارة الجديدة

الحزب الكردي: تحقيق ملفق لتبرير تعيين وصي على البلدية

لترمب على صعيد العلاقات الثنائية وقضايا إسرائيل وغزة وأوكرانيا وغيرها، وتأمل في إحراز تقدم بتلك المجالات.

وتزامنت تصريحات فيدان مع جولة مباحثات تركية امريكية، اختُتمت الجمعة، وشملت اجتماعات ولقاءات أجراها على مدى يومين وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية، جون باس، مع نائبي وزير الخارجية التركي نوح يلماظ، وبرهان الدين بوران، وكبير مستشاري الرئيس التركي للشؤون السياسية والأمن القومي، عاكف تشاغطاي كيليتش، ووزير الدفاع، يشار غولر.

وتناولت جولة المباحثات، وهي الثانية من نوعها بعد جولة مماثلة عُقدت في أنقرة سبتمبر (أيلول) الماضي، العلاقات بين البلدين بمختلف جوانبها، مع التركيز على التطورات في سوريا.

من ناحية أخـرى، انتقد فيدان موقف الاتحاد الأوروبي من مفاوضات بلاده للحصول على عضويته، قائلاً: إن الاتحاد يعاني نوعاً من «العمى الاستراتيجي» فيما يخص المفاوضات.

وأبدى الوزير التركي استغراباً من موقف الاتحاد تجاه مسألة تحرير تأشيرات الدخول إلى دوله (شنغن) للمواطنين الأتراك، قائلاً: إن «تحرير التأشيرة مسألة فنية، ويمكن تنفيذها بسهولة بالغة».

وأشار إلى أن حجم التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي يعد مؤشراً آخر على أن العلاقات مع مؤسسات الاتحاد ليست بمستوى كافٍ، مؤكداً ضرورة مراجعة اتفاقية الاتحاد الجمركي الموقعة عام ١٩٩٥.

وأضاف: «نرى أن القضايا المتعلقة بتركيا تؤخذ رهينة لدى الاتحاد، تركيا لديها آفاق العضوية الكاملة بسبب مسيرتها التاريخية، تركيا كان لديها فرص الانضمام في ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩ أو ٢٠١١، لكن المشكلة أنه لا يوجد أشخاص يرون هذا، هناك حالة عمى استراتيجي».

وفيما يخص علاقات بلاده مع اليونان، قال فيدان: «إن خلافاتنا الحالية مع اليونان لا تزال تُعالَج في إطار آليات الحوار الثنائي التي تعمل بشكل جيد، ومن مصلحة البلدين والمنطقة أن نتصرف بروح حُسن الجوار».

اعتقال مسؤولين كرد

على صعيد آخر، وفي حين يتم إنضاج عملية جديدة لحل المشكلة الكردية في تركيا، عبر الحوار مع زعيم «حزب العمال الكردستاني»، السجين مدى الحياة، عبد الله أوجلان، اعتماداً على مبادرة بهشلي، بتأييد من الرئيس رجب طيب إردوغان، اعتقلت السلطات التركية رئيسي بلدية في مرسين جنوب البلاد، تتبع حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، الذي يتولى الحوار

> أصبح الاعتقال وتعيين الأوصياء من جانب الحكومة ممارسة شائعة

مع أوجلان.

واعتقلت شرطة ولاية مرسين كلاً من الرئيسين المشاركين لبلدية «أكدنيز» هوشيار صاري يلدز، ونورية أرسلان، و٤ أعضاء آخرين من الحزب، المؤيد للكرد، في مجلس البلدية، واقتادتهم للاستجواب، بتهمة «القيام بدعاية لمنظمة إرهابية» و«الانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة» (حزب العمال الكردستاني) و«انتهاك قانون منع تمويل الإرهاب».

وقال حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، الذي يعد ثالث أكبر أحزاب البرلمان التركي بـ٥٧ مقعداً من ٦٠٠ مقعد، في بيان، إن «التحقيق ملفق» لتبرير تعيين وصي على البلدية؛ نعرف هذه الأساليب جيداً من ممارسات الانقلاب التي تنفذها الحكومة ضد إرادة الشعب منذ سنوات.

وعزلت وزارة الداخلية التركية، أو اعتقلت، منذ يونيو (حزيران) ٢٠٢٤، في أعقاب الانتخابات المحلية في ٣١ مارس (آذار) من العام ذاته، رؤساء ٦ بلديات، بينهم ٤ من الحزب المؤيد للكرد، منهم السياسي الكردي المخضرم رئيس بلدية ماردين، أحمد تورك، الذي يشارك حالياً في عملية الحوار بين أوجلان والبرلمان والأحزاب.

وأصبح الاعتقال أو العزل وتعيين الأوصياء من جانب الحكومة ممارسة شائعة في السنوات الأخيرة، لا سيما لرؤساء البلديات من الأحزاب الكردية، الذين تُوجّه إليهم في العادة تهم دعم الإرهاب، والاتصال مع «حزب العمال الكردستاني» بوصفه منظمة إرهابية من جانب تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الحوار مع أوجلان

وعلّق وزير الخارجية، هاكان فيدان، خلال المؤتمر الصحافي، على الحوار مع أوجلان والعملية الجارية حالياً، قائلاً: «لا يوجد تغيير فيما يتعلق بالشخص المذكور (أوجلان) في هذه اللحظة».

وأضاف أن «المنظمة (العمال الكردستاني) لها علاقات مع عدد من الدول، وعلاقات مع عدد من أجهزة الاستخبارات على مستوى العمليات، وعلاقات مع الهياكل العسكرية لعدد من الدول، فما مدى قوة رد الفعل الذي يمكن أن يكون لمنظمة تم اختراقها والتلاعب بها إلى هذا الحد، وهل ستستجيب لتعليمات من قادتها؟ هذه مشكلة أخرى».

وتابع فيدان: «في السابق، أعطت قيادة المنظمة تعليمات لمسلحيها: (ضعوا السلاح وارحلوا)، وبدأت ثورة في هذا الاتجاه، وفي وقت لاحق، أوقفوها باستخدام الأزمة السورية ذريعةً. والآن، بعد نحو ١١ عاماً، نشهد الآن وضعاً مماثلاً في سوريا والعراق، فهل سيستمعون؟... إنه اختيارهم، وباعتبارنا دولة، ينبغي أن تكون جميع خطواتنا مبنية على حسابات واقعية».

جمهورية الإنكار.. وحل القضية الكردية

قراءة تحليلية – سوسيولوجية في ذهنية الدولة التركية

*المركز الكردي للدراسات

عِداء الدولة التركية تجاه الشعب الكردي يمتدّ لأكثر من قرن، أي منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣؛ ويمكن فهم هذا العِداء من خلال تحليل الأيديولوجية القومية التي شكّلت أساس الدولة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك).

هذه الأيديولوجية، المعروفة بالقومية التركية، تستند إلى عدّة أسس تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وسنحاول إيضاحها في هذا المقال خلال نقاط أساسية وواضحة:

إنكار التعدّدية القومية والتنوّع والاختلاف الثقافي:

تأسّست الدولة التركية على مبدأ "الأمة الواحدة" (Tek Millet)، حيث سعت إلى خلق هوية وطنية تركية متجانسة و"صافية" على حساب التعدّدية الثقافية والعرقية في الأناضول.

(تمت تسميتها "بالتركياتية البيضاء" منذ تأسيس الجمهورية التركية وأصحابها هم عبارة عن أفراد ومجموعات مشكّلة من البرجوازية والرأسمال اليهودي ويهود الدونمة وبقايا جمعية تركيا الفتاة)؛ وعلى هذا الأساس تم رفض

الاعتراف بالكرد كشعب أو كهوية مستقلّة، وتم وصفهم بـ "أتراك الجبال"، في محاولة لطمس لغتهم وثقافتهم وهويتهم.

وبذلك شكّلت هذه الذهنية نظام إبادة وتفنيد التاريخ ومحاولة القضاء على الثقافة المحلّية الاصيلة وعلى التنوّع الطبيعي الموجود.

فوبيا الانفصال لدى الدولة التركية:

يشكّل الكرد نسبة كبيرة من السكان في تركيا (حوالي ٢٥ مليون نسمة)، ومازال هناك قلق دائم من قبل النظام والحكومات المتعاقبة في تركيا "فوبيا الكرد"، وهي ذريعة مقيتة مفادها: "أنّ أي اعتراف بحقوق الكرد الثقافية أو السياسية قد يؤدّي إلى مطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو ما شابه ذلك"؛ ممّا يهدد وحدة الأراضي التركية، كما تدّعي الذهنية الحاكمة في تركيا على مدى قرن كامل، (كون تركيا الحالية قائمة أساساً على أراضي الشعوب الأصيلة في المنطقة، كالكرد والأرمن والسريان الآشور وغيرهم وإنكار حقوقهم..)

الإرث العثماني وتداعيات تفكّكها:

لقد ساهم انهيار الإمبراطورية العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين وظهور الحركات القومية داخلها، إلى جانب بروز الحركات العربية والكردية التي باتت تعي حقوقها القومية وحقّها في تمثيل نفسها، في تشكيل عقلية عدائية تجاه أي مطالبة بالحقوق القومية للشعوب الأخرى (غير التركية).

السياسات التركية القمعية والمجازر المرتكبة:

منذ تأسيس الجمهورية، تم استخدام القمع الممنهج بحق الشعوب الساعية لنيل حقوقها وفي مقدمتها الشعب الكردي، كما حدث في مجازر دوّنها التاريخ (مثل مجزرة وادي زيلان ومجزرة ديرسم في الثلاثينيات من القرن المنصرم) والقيام بعمليات التهجير القسري، وحرق القرى في محاولة مستدامة لإخضاعهم وإلغاء هويتهم وإنهائها أو صهر الكرد في بوتقة الأيديولوجية التركية.

الذهنية المسيطرة في تركيا (القومية المتطرّفة):

الذهنية التركية الحاكمة، سواءً في ظل النظام العسكري أو المدني على السواء، استمرّت في التعامل مع الكرد كتهديد وجودي؛ فهذه العقلية تم تعزيزها بخطاب قومي متطرّف ومتعجرف يرى أنّ أي تعبير عن الهوية الكردية يشكّل تحدّياً وخطراً على الدولة التركية.

استخدام تركيا الدين كأداة متينة لسياسة الإقصاء:

على الرغم من أنّ غالبية الكرد مسلمين يشتركون مع الأتراك في الدين الإسلامي، إلاّ أنّ استخدام الدين كان أداة لتبرير القمع بحقّهم وفي مواجهتهم، حيث تم تصوير الكرد أحياناً كـ "خارجين عن الطاعة" أو "مرتبطين بالخارج ويمثلون أجنداته " عندما يطالبون بحقوقهم (ومازالت هذه السياسة مستمرة، حيث يُلاحَظ عدم إدانة ممارسات الأنظمة الحاكمة في كردستان التاريخية وأماكن التواجد الكردي من قبل الحكومات الإسلامية إلاّ القليل وارتبط ذلك فعلياً بتعارض مصالح الدول مع الدولة التي مارست الظلم والمجازر ضد الكرد مع الأسف).

المرحلة الحالية وتصاعد مستوى هذا العداء:

في العقود الأخيرة، ومع صعود حزب العدالة والتنمية (AKP) برئاسة أردوغان منذعام٢٠٠٢ وحتى ساعة كتابة هذا المقال، تعمق العداء للكرد من قبل هذا الحزب وقيادته والدائرين في فلكهم رغم الخطابات الأولية التي دعت إلى الحوار في مراحل متفاوتة خلال هذه العقود.

واتخذ هذا الحزب من حزب العمال الكردستاني (PKK) ومنظومة المجتمع الديمقراطي (KCKذريعة دائمة لتكثيف العمليات العسكرية والقمع السياسي تجاه الكرد، حتى أنّه مورست سياسة القمع والاعتقال ضد الأحزاب التي عملت وتعمل وفق القوانين التركية؛ مثل حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) سابقاً وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب حالياً (Dem partî).

يستنتج من خلال تبيان هذه النقاط أنّ:

❋❋ذهنية العداء للكرد ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد لعقلية قومية متطرّفة ترى في الكرد تهديداً لوحدة الدولة التركية وهويتها القومية.

❋❋فهذه الذهنية إذا تعكس أزمة بنيوية في النظام التركي، الذي يعجز عن التعامل مع التعددية والاختلاف كعامل قوة بدلاً من التهديد.

❋❋وبالطبع ما زال تطبيق حرب الإبادة والإنكار والصهر بحق الكرد وسلب حريتهم مستمرة (وتظهر بشكل أكثر وضوحاً في الآونة الأخيرة).

ابعاد نشأة هذا العداء للدولة التركية ضد الكرد من منظور سوسيولوجي:

التكوين الاجتماعي والهوية المشكلة:

تأسست الجمهورية التركية وفق مفهوم الدولة القومية المتزمّتة. (اللغة الواحدة -الشعب الواحد – الدولة الواحدة)؛ فالمجتمع العثماني فعلياً كان قائماً نسبياً على التعدّدية الثقافية والطائفية، ولكن إسقاط الإمبراطورية وظهور الجمهورية رافقه رفض لهذه التعدّدية النسبية.

ووفق هذا المفهوم تم تعزيز فكرة "الأمة التركية" كمفهوم أحادي يستبعد الهويات الأخرى، مثل الكرد؛ مما خلق عداءً ثقافياً مؤسسياً تجاه أي اختلاف.

الصراع على الموارد والسلطة في البلاد:

شكل العمل للاستحواذ على الموارد الطبيعية والسياسية في المناطق التي يسكن ويتواجد فيها الكرد (جنوب شرق تركيا الحالية) في تنامي العداء ضد الكرد.

فالمناطق الكردية (كردستان) تاريخياً غنية بالثروات الطبيعية، مثل النفط والمياه؛ ما جعل السلطة المركزية الحاكمة تنظر للكرد كمصدر تهديد اقتصادي وجيوسياسي لها.

الإرث الاستعماري والاحتكاري:

تفكّك الإمبراطورية العثمانية وإعادة رسم الحدود في الشرق الأوسط، ابتداء بسايكس بيكو ومعاهدتي "سيفر"

و"لوزان "، قد أوجد شعوراً بالتهديد لدى النخب التركية.

فتم تصوير الكرد من قبل حكام تركيا وكأنّهم أداة قد يستخدمها الاستعمار لتقسيم تركيا؛ مما أسّس خطاباً عدائياً تجاههم، وبشكل ممنهج وفي كل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

البنية القبلية والتاريخ المحلّي للكرد:

المجتمع الكردي كان تاريخياً ذا بنية قبلية قوية ومتنوّعة؛ ما جعله أقلّ قابلية للاندماج في مشروع الدولة القومية. فهذه البنية أثارت قلق الدولة التركية، التي رأت في القبائل الكردية مراكز نفوذ مستقلّ ومعارضة محتملة.

الدين كعامل تقسيم لا توحيد:

بالرغم من اشتراك الكرد والأتراك في الإسلام، إلاّ أنّ الاختلافات المذهبية والطائفية والسياسية (مثل العلوية والسنية والنقشبندية والقزلباشية...) غذّت عداء النخب الحاكمة التركية للكرد عامةً.

فالدولة التركية إذاً قد استغلّت الدين كأداة لتوحيد الأتراك، لكنّها قمعت التفسيرات المختلفة للإسلام لدى الكرد، ممّا عمّق الشعور بالاضطهاد العميق لدى الاخيرة.

السوسيولوجيا الاستعمارية الداخلية:

يمكن اعتبار العلاقة بين الدولة التركية والكرد نموذجاً للاستعمار الداخلي، حيث تسعى النخبة الحاكمة التركية لاستغلال وتهميش الشعب الكردي وعدائها في داخل حدودها وخارجها.

وهذا النموذج يفسّر القمع الثقافي والسياسي المكثّف كجزء من محاولة "استعمار" الكرد ثقافياً وإيديولوجياً وصهرهم في بوتقة العقلية التركية.

الخوف من صحوة وثورة الكرد والمطالبة بهويتهم الخاصة وبناء جمهورية ديمقراطية:

أي شعب يرى نفسه ويطالب بكينونته ويعبّر عن ذاته الفاعلة ضمن دولة قومية ذات حكم أحادي يُعتبر تهديداً من قبل الدولة التركية.

وعلى هذا الحال فالهوية الكردية، بثقافتها ولغتها المستقلّة والمميزة، مثّلت تحدّياً للنخبة التركية؛ مما أدى إلى عداء نشأ من محاولة قسرية لتذويب وصهر الكرد في الهوية الأحادية التركية.

العلاقة مع الآخر الداخلي:

من منظور سوسيولوجي، يعتبر الكرد "الآخر الداخلي" للدولة التركية، وهو الآخر الذي يُنظر إليه كتهديد مباشر للنسيج الاجتماعي القومي المهيمن، فعملية بناء الهوية القومية الأحادية التركية تطلّبت بالضرورة وجود عدو داخلي لتبرير سياسات القمع والتوحيد القسري والحفاظ على عقليتها هذه.

وهذا يعني أنّ:

* *عداء الدولة التركية للكرد يمكن تفسيره سوسيولوجياً بأنّه نتاج مشروع الدولة القومية الأحادية، الذي يرفض

الاعتراف بالتعدّدية، إضافة إلى التوتّرات التاريخية بين المركز والهامش.

** هذا العداء ليس مجرد مسألة سياسية واقتصادية فقط بل هو جزء من ديناميات اجتماعية وذهنية أعمق تتعلّق ببناء الهوية والسيطرة على الموارد والهياكل الثقافية.

**ولا يمكن استيعاب عقلية الجمهورية التركية بالفكر القومي والرأسمال فقط بل بضرورة اخذ قوة الرأسمال والأيديولوجية المهيمنة والوفاق الدبلوماسي الأوربي بالحسبان ودورها الكبير في تشكّل هذه العقلية، لأنها تمتلك سلوكيات غطرسة وجوراً واستغلالاً (ظهر ذلك بكل وضوح خلال أزمة الشرق الأوسط في ربع قرن الأخيرة وخاصةً خلال الازمة السورية وتحديداً مع سقوط نظام الأسد).

حل المسألة الكردية في تركيا والجنوح نحو السلام المستدام:

بكل تأكيد يتطلّب حلّ المسألة الكردية معالجة جذرية للأسباب الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي تغذي هذه الذهنية العدائية التركية والتي أشرنا إليها بخطوط عريضة من خلال هذه الأسطر.

وبالطبع اتباع بعض الخطوات والإجراءات العقلانية والواقعية ستساهم في تحقيق هذا السلام المنشود منها:

الاعتراف بهوية الشعب الكردي دستورياً:

ويبدأ بتعديل الدستور التركي الحالي والاعتراف بالكرد كجزء أساسي من الهوية الوطنية المتعدّدة لتركيا، وإنهاء السياسات التي تفرض التجانس الثقافي والاعتراف بحقوق الكرد السياسية والحقوقية والثقافية واللغوية، وتعزيز التعدّدية من خلال تبنّي رؤية جديدة ديمقراطية للدولة التركية على أنّها متعدّدة الثقافات واللغات بدلاً من دولة قومية أحادية.

باعتقادنا فإن التواصل ومن ثم الافراج عن السيد عبد الله أوجلان الذي يحمل مشروعا ديمقراطيا وسياسيا شاملا سيشكّل دورا في إحلال السلام؛ لأنّه يملك تأثيرا كبيرا في تركيا عامةً ولدى الكرد بشكل خاص.

القيام بإصلاح سياسي شامل باتخاذ اللامركزية كشكل للدولة الحديثة

من خلال منح الكرد أحد أشكال اللامركزية كالإدارة الذاتية الديمقراطية مثلاً ضمن إطار وحدة الأراضي التركية وإنهاء القيود المفروضة على الأحزاب الكردية التي تعمل وفق القوانين التركية كما ذكرنا مثل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (Dem partî) وضمان مشاركة الأحزاب والتنظيمات الديمقراطية والنسوية في الحياة السياسية، وتعديل قوانين "مكافحة الإرهاب" و"تقسيم البلاد "التي تُستخدم لاستهداف النشطاء الديمقراطيين والسياسيين الكرد بشكل رئيسي.

المصالحة وكشف الحقائق للرأي العام التركي عامة (العدالة الانتقالية):

من خلال تشكيل لجنة مستقلّة للتحقيق في الانتهاكات والمجازر التي ارتُكبت ضد الكرد خلال قرن من عمر الدولة التركية وتقديم تعويضات عادلة للضحايا وعائلاتهم، وتنظيم حوار مفتوح بين ممثلي الكرد والدولة التركية لتعزيز التفاهم المتبادل وإزالة الصور التاريخية والنمطية السلبية.

القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تنفيذ مشاريع تنموية لتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق التي يعيش فيها الكرد، وخلق فرص عمل وتقديم حوافز اقتصادية للشركات للاستثمار في المناطق الكردية خاصة وتعزيز التعليم باللغتين الكردية والتركية واللغات الأخرى؛ لضمان تكافؤ الفرص بين الشعوب والمكوّنات المتعايشة في تركيا.

وقف إطلاق النار ووضع الحلول العسكرية جانباً:

يمكن أن ان يتحقّق ذلك عبر التوصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) وفتح قنوات دبلوماسية وإجراء حوار رسمي وعلني بين الدولة التركية وقيادة هذا الحزب وباقي القوى والأحزاب الديمقراطية للوصول إلى حلّ سياسي للقضية الكردية وقضايا الديمقراطية عامة في تركيا، والقيام ببعض الخطوات العملية على سبيل المثال، دمج هؤلاء المقاتلين في المجتمع بشكل يحفظ شخصيتهم وكرامتهم والسماح بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل قانوني وسلس.

إفساح المجال أمام منظمات واتحادات المجتمع المدني:

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام وتعميق الحوار بين المجتمعين التركي والكردي والشعوب والمكوّنات الأخرى، من خلال استخدام وسائل التواصل الرسمية والاجتماعية بشكل مرن وإيجابي وتشجيع وسائل الإعلام على تقديم خطاب يروّج للتعايش والسلام بدلاً من تعميق الشرخ والعداء بين الأطراف الموجودة.

أهمية دور المحايدة والوساطة الدولية:

من خلال دعوة ومناشدة جهات دولية (مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) للعب دور الوسيط في محادثات السلام (محادثات أوسلو)، والاستفادة من نماذج عالمية لحل النزاعات المشابهة، مثل تجربة جنوب إفريقيا أو إيرلندا الشمالية أو كولومبية أو كوسوفو مع أخذ خصوصية المنطقة بعين الاعتبار.

لكن موضوعياً هناك بعض التحديات يواجهها حلّ القضية الكردية، كمقاومة التيارات القومية المتطرّفة داخل تركيا كجماعة الذئاب الرمادية مثلاً، وانعدام الثقة بين الأطراف نتيجة التاريخ الطويل من الصراع والقمع الممارس ضدّ الكرد، وأيضاً التأثيرات الإقليمية والدولية، حيث تلعب القضية الكردية دوراً في النزاعات الأوسع في الشرق الأوسط.

وفي النهاية يمكننا التوصّل إلى الخلاصة التالية وهي:

ضرورة السير نحو السلام المستدام وإغلاق الباب أمام كل مَن يعمل وفق الذهنية التوتاليتارية والأوليغارشية والفاشية؛ وهذا بالطبع يتطلّب إرادة سياسية صادقة من الدولة التركية، ورؤية موحدة من الجانب الكردي للحوار، ودعماً مجتمعياً ودولياً للمسار السلمي بين كلا الطرفين ، وهذا ما سوف يحدده وضع الصراع بين القوى الدولية الكبرى من جهة وبين قوى الوطنية والديمقراطية من جهة أخرى، وبالتأكيد لا يمكن تحقيق السلام الحقيقي والدائم مع سيطرة الطرازين الديني أو الإثني الأحاديتين، وستلعب دوراً تدميرياً في النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الموجود في تركيا والمنطقة عامةً، من دون الاعتراف بالمساواة والعدالة والتعددية كقيم أساسية وتثبيتها في الدستور الديمقراطي المأمول لبناء دول متماسكة ومجتمعات متقدّمة تناسب الواقع الحالي و تواكب القرن الحادي والعشرين.

حسني محلي:

خيارات ترامب الصعبة.. بين تركيا و«إسرائيل» والكرد

للمرة الثانية خلال شهر، أشاد الرئيس ترامب (الثلاثاء ٧/١) بصداقته الشخصية مع الرئيس إردوغان، وقال «إنني احبه، وأُكنّ له كل الاحترام، وأعتقد أنه يبادلني الاحترام نفسه». وأضاف أن «الطرف الخاسر في سوريا هو روسيا وإيران. وإردوغان رجل ذكي جداً. لقد أرسل رجاله إلى هناك بأشكال وأسماء متعددة، واستولوا على السلطة في دمشق. وأنا أعرف أن لتركيا حسابات في سوريا منذ ألفي عام، وفق أشكال وتسميات متعددة».

وتحدث الرئيس ترامب، في مؤتمره الصحافي في فلوريدا، وتطرق إلى الوضع في الشمال السوري، وتهرب من الرد على سؤال فيما يتعلق باحتمالات انسحاب القوات الامريكية من شرق الفرات، وقال: «لن أخبركم بهذا الآن، لأن ذلك جزء من استراتيجية عسكرية. ومع ذلك، أستطيع القول إن هذا الوضع يتعلق بتركيا. وأذكّركم بأنني كنت اطلب إلى إردوغان في الماضي ألاّ يلاحق الكرد، وكان يسمع كلامي. ولا أدري إلى متى سيستمر هذا الوضع، لأن الأتراك والكرد أعداء طبيعيون، ويكرهون بعضهم البعض».

وفي أول مؤتمر صحافي له في الـ ١٩ من الشهر الماضي، كان ترامب تطرق أيضاً إلى موضوع الدور التركي في سوريا، وقال إن «الذين دخلوا سوريا، بمختلف فصائلهم، تتحكم فيهم تركيا. وهذا ليس مهماً بالنسبة إلينا، فهذا هو أسلوبهم، حتى لو كان الوضع في سوريا ما زال غامضاً. وفي رأيي، أن مفتاح سوريا سيكون في يد تركيا. وإردوغان رجل ذكي وعنيف، بحيث استطاعت تركيا أن تستولي على السلطة في سوريا بشكل غير لبق ومن دون أن تضحي بأي شخص».

أقوال الرئيس ترامب هذه تصادف التهديدات التركية لوحدات حماية الشعب الكردية، شرق الفرات، حيث توجد القوات الامريكية مع عدد من الخبراء العسكريين والاستخباريين من بعض الدول الأطلسية، ومنها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا. ويصادف كل ذلك مساعي أنقرة لمعالجة القضية الكردية داخلياً، بحيث سمحت السلطات الحكومية، نهاية الشهر الماضي، لوفد من حزب الديمقراطية والمساواة الشعبية بلقاء زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، وهو في سجن إيمرالي، منذ ٢٥ عاماً.

ونقل الوفد المذكور إلى قيادات جميع الأحزاب السياسية التركية مطالب أوجلان وشروطه للموافقة على طلب الرئيس إردوغان وقف العمل المسلح ضد تركيا وحل الحزب. وأعلنت كل القيادات السياسية تأييدها معالجة القضية الكردية، سياسياً وسلمياً وديمقراطياً، مع ضمان المصالح الوطنية والقومية للأمة والدولة التركيتين، اللتين ترفضان الاعتراف بأي حقوق دستورية للكرد، وأهمها الحكم الذاتي، كما هو في سوريا، أو الكيان الفدرالي، كما هو في العراق.

وتصادف كل هذه التحركات السياسية أيضاً تصعيداً عسكرياً واشتباكات عنيفة بين فصائل الجيش الوطني السوري، المدعوم من أنقرة، وقوات «قسد»، المتمركزة

> **دعم الكرد في سوريا، تضع أنقرة أمام تحديات جديدة ومعقدة**

في ريف منبج وعين العرب، «كوباني»، في محافظة حلب، بالإضافة إلى محيط سد تشرين على الفرات وجسر قرا قوزاق، حيث تسعى تركيا للسيطرة على المنطقة من أجل إعادة ضريح سليمان شاه العثماني، بعد أن تم نقله من هناك عام ٢٠١٥، بعد أن سيطرت قوات «داعش» على المنطقة.

وتهدف أنقرة، من خلال هذه التحركات، إلى دعم حسابات النظام الجديد في دمشق للسيطرة على شرق الفرات، حيث حقول النفط والغاز السورية، كما يوجد في المنطقة ما لا يقل عن عشرين سجناً تسيطر عليها الميليشيات الكردية، ويوجد فيها نحو ٦٠ ألفاً من عناصر داعش وعائلاتهم.

دفع كل ذلك وزير الخارجية هاكان فيدان إلى الحديث عن قرار أنقرة لمعالجة الوضع في المنطقة عسكرياً، وإذا فشلت المساعي الدبلوماسية، وهدفها تحقيق المصالحة بين الكرد والنظام الجديد في دمشق.

وتتمنى أنقرة لهذه الحسابات أن تحظى بدعم الرئيس ترامب، الذي يتحدث عن حربه ضد داعش، وهو السبب في التدخل الامريكي شرق الفرات ودعم الميليشيات الكردية هناك.

ومن دون أن تخفي أنقرة قلقها من السياسات المحتملة للطاقم المحيط بالرئيس ترامب، وفي مقدمته وزير الخارجية روبيو ومستشار الأمن القومي والتز ومديرة الاستخبارات الوطنية تولسي غابارد ووزير الدفاع

> تصادف كل هذه التحركات السياسية أيضاً تصعيداً عسكرياً واشتباكات عنيفة

بيت هيغسيث ومساعد مستشار ترامب لشؤون الشرق الاوسط مورغان اورتاغوس، وهم جميعا متعاطفون ومتضامنون مع «قسد» ووحدات حماية الشعب الكردية والكرد عموماً في سوريا والمنطقة برمتها.

ويحظون جميعاً بدعم مباشر أو غير مباشر من «تل أبيب»، وهو ما يعلنه المسؤولون الإسرائيليون، وفي مقدمتهم وزير الخارجية جدعون ساعر، بحيث قال، في أكثر من تصريح، «إن الكرد والأقليات في المنطقة حلفاء استراتيجيون لإسرائيل». وهو الموقف الذي أعلنته وزيرة الخارجية الألمانية بيربوك بعد زيارتها دمشق، ومعها وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، بحيث قالت «إنهم لن يسمحوا لأحد للقيام بأي عمل عدائي ضد الكرد شمال شرقي سوريا».

ويتوقع المراقبون للمواقف الإسرائيلية والأوروبية والامريكية، فيما يتعلق بدعم الكرد في سوريا، أن تضع أنقرة أمام تحديات جديدة ومعقدة، بعد أن بات واضحاً أن الرئيس ترامب سيرى في «تل أبيب» الحليف الاستراتيجي، إن لم يكن الوحيد له ولواشنطن، في مجمل حساباته الخاصة بالشرق الأوسط، مع انعكاسات ذلك على سياساته الدولية في المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد.

وهناك توقعات لمزيد من الاهتمام الامريكي بالمصالحة بين «تل أبيب» والرياض، والتي يهتم بها ترامب، ومن قبله كل الرؤساء الامريكيين، منذ لقاء الملك عبد العزيز وترامب، في الـ١٤ من شباط/فبراير ١٩٤٥، بسبب ثروتها النفطية ومذهبها الوهابي، الأمر الذي خدم كل المشاريع الامريكية في المنطقة والعالم .

وقد تدفع حسابات ترامب هذه أنقرة و«تل أبيب» إلى وضع حد نهائي للخلافات بينهما والاتفاق على الحد الأدنى من المصالح المشتركة، والتي التقت بعد نجاح تركيا في إسقاط النظام في دمشق. وساعد ذلك «تل أبيب»، بدعم امريكي أوروبي، على تطبيق مخططاتها في المنطقة، بما في ذلك الحرب على لبنان، ثم انتخاب جوزف عون رئيساً لهذا البلد العربي، بعد أن سيطرت «هيئة تحرير الشام» على سوريا، عبر مباركة عربية أوروبية امريكية، ساعدت «تل أبيب» على تدمير البنية العسكرية السورية برمتها من دون أي اعتراض من حكام دمشق الجدد.

وسبقت ذلك تهديدات متتالية من المسؤولين الأتـراك للكيان الصهيوني، بحيث سبق لإردوغـان أن تحدث، في أيلول/سبتمبر الماضي، عن «أطماع الصهاينة التوسعية في أرض الأناضول التركية، في إطار ما يسمى «دولة إسرائيل الكبرى»، وبعد ان أشار إلى «أن الجيش الإسرائيلي، بعد توغله في الجنوب اللبناني، بات على بعد ١٧٠ كم عن الحدود التركية»، وبات هذا «الجيش» الآن أقرب كثيراً، بحيث يقصف أي مكان في سوريا، بما في ذلك حلب، التي تبعد ٧٠ كم عن الحدود مع تركيا، ومن دون أن يكون هناك أي رد عسكري، بل حتى تصريح سياسي، من أي مسؤول سوري أو عربي، وحتى تركي، ضد حروب الكيان الصهيوني واستفزازاته في غزة والضفة الغربية والمسجد الأقصى، ثم لبنان وسوريا واليمن، وقريباً العراق، ثم إيران، وهو ما يخططه ترامب مع حلفائه الإقليميين والدوليين، معاً أو على انفراد!

ديفيد إل. فيليبس

السلام في الداخل، السلام في الخارج

*معهد دراسة حقوق الإنسان

أعلنت تركيا عن استثمارٍ بقيمة ١٤,٢ مليار دولار ضمن مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول حتى عام ٢٠٢٨. وتأمل أن يسهم المشروع في رفع مستوى الدخل وزيادة فرص العمل في جنوب شرق تركيا، حيث المنطقة الكردية. كما تأمل أن يُحفّز هذا الاستثمار السلام مع حزب العمال الكردستاني.

ومع ذلك، فإن هذا الأمل غير واقعي ما لم يشمل الاستثمارُ في البنية التحتية إصلاحاتٍ سياسيةً وثقافية. فالسلام ليس سلعة تُشترى، بل تتحقق شروطه من خلال "نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج"، بما في ذلك العفو عن الكرد الذين يتخلون عن العنف السياسي.

مشروع "تنمية" جنوب شرق الأناضول ليس مبادرة جديدة. فقد استثمرت الحكومة التركية في تسعينات القرن الماضي مبالغ كبيرة في البنية التحتية والصناعات الريفية في الجنوب الشرقي.

لكن المشروع فشل كأداة لبناء السلام بسبب توقيته السيئ وتنفيذه الضعيف. علاوة على ذلك، اعتقدت السلطات خطأً أنّ الكرد يمكن التأثير عليهم بالحوافز المالية، لكنها لم تدرك أنّ دعم الكرد لحزب العمال الكردستاني ينبع من دفاعه عن كرامتهم في مواجهة انتهاكات الدولة التركية.

> يتطلب السلام المستدام حلولاً مماثلة في كل من تركيا وسوريا

يُعدّ "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" ابتكاراً يمكن أن يُنهي الصراع الكردي-التركي الذي أودى بحياة ٤٠,٠٠٠ شخص منذ عام ١٩٨٥. يساهم البرنامج في تعزيز الأمن من خلال نزع الأسلحة من أيدي المقاتلين، وتفكيك الهياكل العسكرية غير النظامية، ومساعدة المقاتلين على الاندماج اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع.

ولكن "تحويل الأسلحة إلى محاريث" يتطلب التزاماً مشتركاً من الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني للتخلي عن العنف والسعي لتحقيق الأهداف عبر المفاوضات.

نزعُ السلاح هو جوهر البرنامج، ويتضمن جمع الأسلحة وتوثيقها والتحكم بها والتخلص منها. أما التسريح، فيعني إخراج المقاتلين النشطين من المجموعات المسلحة. وإعادة الإدماج هي عملية يُمنح من خلالها المقاتلون السابقون صفة مدنية، وتُؤمَّن لهم فرص عمل وحياة مستدامة خلال فترة التعافي بعد النزاع.

تعالج إعادة الإدماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعل هؤلاء الأفراد شركاء في عملية السلام. وبينما تعمل الطرق والمستشفيات والمدارس على تحسين نوعية الحياة، يمكن ربط مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول بعملية بناء السلام ليكون جزءاً محورياً منه.

لكن "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" لا يحدث في فراغ. فعادةً ما يُعرَّف ضمن اتفاقٍ لوقف إطلاق النار أو اتفاقيةَ سلامٍ تُوفر إطاراً سياسياً وقانونياً لبناء السلام. لا يُعلَن البرنامج بشكل أحادي الجانب أو يُفرَض من قِبل المنتصر على المهزوم.

وغالباً ما يفشل كإجراء حكومي مركزي، إذا افتقر إلى التنسيق مع المسؤولين المحليين والمجتمعات المتضررة مباشرة. توفر مفاهيم إعـادة الإدمـاج المتمحورة حول المجتمع نموذجاً بديلاً يربط بين احتياجات المقاتلين السابقين والضحايا واحتياجات المجتمع ككل.

إنّ "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" وحده لا يبني السلام، ولا يمنع الجماعات المسلحة من العودة إلى العنف. ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية شاملة لبناء السلام وإعادة الإعمار، تشمل إصلاح القطاع الأمني والإصلاح السياسي والقضائي، وتحقيق العدالة الانتقالية، وترتيبات العفو.

كما يمكن ربط البرنامج بعملية كشف الحقيقة، حيث يعترف المسؤولون الأمنيون والمقاتلون بأفعالهم الخاطئة. فبينما يتم تحديد تاريخ محدد لاتفاق وقف إطلاق النار، فإن بناء السلام هو عملية مستمرة وليست حدثاً واحداً، ويشمل العديد من الأطراف.

ما يحدث في سوريا يؤثر على تركيا والعكس صحيح.

> سيتحقق التقدم عندما تختار تركيا تبني روح المصالحة مع الكرد

يعيش العديد من الكرد ضمن عائلات ممتدة على جانبي الحدود، وتُعتبر الكرمانجية اللهجة المشتركة بينهم.

يعتقد الرئيس رجب طيب أردوغان أنّ قوات سوريا الديمقراطية، وهي ميليشيا موالية للغرب تتكون من كرد سوريا وعرب سُنّة معتدلين، جماعةٌ إرهابية وهدّد بـ"إبادتهم." صحيح أن قوات سوريا الديمقراطية تستلهم مبادئ عبد الله أوجلان، مؤسس حزب العمال الكردستاني، مثل الديمقراطية الشعبية، وتمكين المرأة، والعدالة البيئية.

لكنهما منظمتان منفصلتان لهما هياكل قيادية مختلفة. الخلط بينهما يُظهر "فوبيا الكرد" التي يستغلها أردوغان لحشد قاعدته القومية.

يتطلب السلام المستدام حلولاً مماثلة في كل من تركيا وسوريا. يمكن أن تساهم التنمية الديمقراطية واللامركزية في تحقيق هذا الهدف. يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً مساعداً. فقد أوقف البرلمان الأوروبي مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في ٢٠١٩ بسبب التراجع في الديمقراطية.

يمكن استئناف المفاوضات إذا أوقفت تركيا قمعها للحقوق الثقافية والسياسية للكرد. كما أنّ اتفاقيةً تمنح العفو لحزب العمال الكردستاني قد تُمهّد الطريق لاستئناف المباحثات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

ينبغي على تركيا أن تسعى لاستعادة علاقاتها الجيدة مع الناتو، الذي يضع معايير ديمقراطية. وسيُرحّب الغرب بإلغاء تركيا شراء صواريخ إس-٤٠٠ من روسيا. مستقبل تركيا يكمن في الغرب وليس في أوراسيا. يمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رفع العقوبات وتطبيع العلاقات العسكرية مقابل إصلاحات حقيقية وقابلة للتحقق.

سيتحقق التقدم عندما تختار تركيا تبنّي روح المصالحة مع الكرد. يمثل سقوط بشار الأسد لحظة فاصلة. يمكن لأردوغان أن يسلك طريق "عدالة المنتصر"، مما سيزيد من عزلة تركيا عن المؤسسات الأوروبية الأطلسية، أو أن يتصرف كزعيم دولة حقيقي ويسعى لتحقيق المصالحة.

لا يوجد في شخصية أردوغان أو سجلّه ما يشير إلى استعداده للتسوية. لكن الدبلوماسية والحوافز تستحق المحاولة. القيادة تربط بين المصالح الوطنية والصالح العام.

يمكن لإرث أردوغان ومصالح تركيا أن تُخدم بشكل أفضل من خلال تحقيق تقدم للكرد في الداخل والمنطقة.

* ديفيد إل. فيليبس، أستاذ مساعد في جامعة جورج تاون, عن برنامج دراسات الملفات الأمنية الدولية.
*ترجمة عن الإنكليزية: مركز الفرات للدراسات-

سقوط الاسد ومستقبل سوريا والمنطقة

الجنرال مظلوم عبدي:

العامل الرئيسي لاستقرار سوريا هو الوجود الامريكي

***المرصد / تقرير خاص لفريق الرصد**

دعا زعيم القوات الكردية التي تسيطر على شمال شرقي سوريا الرئيس الامريكي دونالد ترامب إلى الحفاظ على الوجود العسكري الامريكي في المنطقة، محذرا من أن التراجع قد يؤدي إلى عودة تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد.

وقال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، إن تنظيم داعش زاد من قوته في الصحراء بعد الاستيلاء على أسلحة من نظام الأسد المنهار، في حين تتعرض القوات الكردية لضغوط متزايدة من تركيا ووكلائها السوريين.

وقال عبدي لصحيفة (الغارديان) إن «العامل الرئيسي للاستقرار في هذه المنطقة هو الوجود الامريكي على الأرض»،

مضيفا أنه إذا انسحبت القوات الامريكية البالغ عددها ٢٠٠٠ جندي، فإن ذلك سيؤدي إلى «عودة ظهور» «العديد من الفصائل، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية».

وقال عبدي إن أعضاء الجماعة الإرهابية كانوا يخططون لضرب مراكز الاحتجاز التي تضم سجناء داعش، حيث كانوا يأملون في «الاستفادة» من حقيقة أن القوات الكردية «منشغلة بشكل أساسي» في الدفاع عن منطقتهم من تركيا والجيش الوطني السوري المتحالف معها.

وقال عبدي إنه يعتقد أن الرئيس الامريكي المنتخب سوف يدرك المخاطر التي تنطوي عليها عملية الانسحاب، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن «الهجمات الإرهابية الأخيرة في الولايات المتحدة نفسها» - في إشارة إلى الهجوم الذي نفذه تنظيم الدولة الإسلامية في نيو أورليانز في يوم رأس السنة الجديدة - «كانت بمثابة إشارة للرئيس القادم إلى أن التهديد الإرهابي يتزايد».

لقد أصبح الاستقرار الإقليمي مهددا منذ سقوط الرئيس السوري بشار الأسد المفاجئ في ديسمبر/كانون الأول، واستبداله بحكومة يقودها تنظيم هيئة تحرير الشام السني المتمرد. وقد أعطى ذلك تنظيم الدولة الإسلامية فرصة لإعادة تجميع صفوفه والسماح لتركيا وحلفائها بمهاجمة قوات سوريا الديمقراطية، والاستيلاء على مدينة منبج بمساعدة الغارات الجوية.

مستقر جزئيا

وقال عبدي إن إدارة بايدن ركزت على «جهود الوساطة» بين تركيا والسلطات الكردية السورية، ووصف الوضع بين الجانبين بأنه «مستقر جزئيا»، مع وجود اشتباكات محدودة فقط حول منطقة الفرات.

وأضاف عبدي أن الاستقرار والأمن في المنطقة الاستراتيجية في المستقبل ينبع من الحفاظ على الوجود العسكري الامريكي ، مشيرا إلى أن أي «انسحاب للقوات الامريكية» سيؤدي إلى «حالة فوضوية أخرى، وقد يؤدي هذا إلى حرب أهلية أخرى لأن العديد من الفصائل تهدد الكرد».

قاتلنا داعش نيابة عن اوروبا ايضا

ووجه عبدي نداءً للحصول على دعم أوروبي بينما يدرس ترامب خياراته. وقال الجنرال إن قوات سوريا الديمقراطية «لم تقاتل نيابة عن شعبها وقواتها فحسب، بل قاتلت ضد داعش نيابة عن الدول الأوروبية». وأضاف أن الحلفاء الأوروبيين لن يتخلوا عن التحالف المناهض لداعش الآن.

اجتماعات إيجابية مع الإدارة السورية الجديدة

الى ذلك قال قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي لقناة سكاي نيوز عربية، الجمعة، إنهم أجروا اجتماعاً إيجابياً مع الإدارة السورية الجديدة حول مختلف القضايا التي تهم البلاد.

وتابع أنه جرى في الاجتماع الذي عُقد مع الإدارة الجديدة مناقشة مجموعة من المواضيع والإشكاليات، وهناك إجماع وتوافق على القضايا الأساسية المتعلقة بمستقبل سوريا، وفقاً لتعبيره.

وأردف أنهم سيكونون جزء من الجيش السوري الجديد، موضحاً أنه لم يتم الدعوة بشكل رسمي حتى اللحظة لحضور

مؤتمر الحوار الوطني الذي تم الحديث عنه، داعياً إلى إشراك كافة المكونات السورية به.

وبخصوص الهجمات التي تشنها تركيا والفصائل الموالية لها على شمالي سوريا والهدنة المتفق عليها، قال عبدي، إنهم ملتزمون في الهدنة مع تركيا ولكنهم مضطرين للدفاع عن أنفسهم.

وأضاف أنهم يعملون على خفض التصعيد مع تركيا عن طريق التفاوض، موضحاً أن تركيا بإمكانها القيام بدور إيجابي في العملية السياسية في سوريا.

وذكر عبدي خلال اللقاء أنهم عززوا التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بعد سقوط النظام السوري المخلوع، مشيراً إلى أنهم بالإضافة إلى ذلك منفتحون على التنسيق مع الإدارة السورية الجديدة بشأن مكافحة ومحاربة الإرهاب.

القصف التركي يهدد بانهيار سد تشرين

وأصدرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، رسالة مفتوحة للمجتمع الدولي، بخصوص الخطر المحدق بسد تشرين الواقع شرقي مدينة منبج السورية، وسط ازدياد مخاوف انهياره بسبب استمرار القصف التركي.

وقالت الإدارة الذاتية، إنّه مُنذ سقوط نظام الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، «واصلت الفصائل المدعومة من تركيا شن الهجمات على سد تشرين ومحيطه، استهدفت الطائرات الحربية والمسيرة التركية المناطق المحيطة بالسد، ما أدى إلى التصعيد الجاري بين مجلس منبج العسكري وقوات سوريا الديمقراطية من جهة، وما يسمى بالجيش الوطني السوري، من جهة أخرى».

وأضافت في رسالتها الموجهة للمجتمع الدولي: «يتَّضح أنَّ هذه الهجمات تهدف إلى زعزعة استقرار مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية وتدعم مطامع تركيا باحتلال المزيد من الأراضي السورية، أظهرت الفصائل المشاركة في هذه الأعمال العدائية نمطاً من العنف خدمةً لأهداف الدولة التركية، وهو ما يتَّضح من الانتهاكات التي تُمارَس ضد أهالي منبج مُنذ أن سيطرت عليها الفصائل في ديسمبر ٢٠٢٤».

وأشارت الرسالة إلى أنَّ «العنف الذي تمارسه القوات التركية والفصائل الموالية لها، زاد المخاوف بشأن سلامة منشأة سد تشرين، ويشكل احتمال استهداف هذه المنشأة الحيوية مرة أخرى تهديداً مباشراً لأرواح مئات المدنيين في المنطقة»، محذرةً «أي هجوم على السد، أو تدميره، يمكن أن يؤدي إلى عواقب كارثية، بما في ذلك الفيضانات واسعة النطاق، والخسائر البشرية الكبيرة، وتدمير البنية التحتية، فضلاً عن الأضرار البيئية الشديدة». وأكدت «أنَّ انهيار السد لن يؤثر فقط على السكان ولكن يمكن أن يكون له آثار مدمرة على المنطقة بأسرها، بما في ذلك البنية التحتية الخدمية والممتلكات العامة والخاصة».

كما أنَّ سد تشرين مورد حيوي لتوليد الطاقة وتوفير مياه الشرب على حد سواء، بطول ١/٥ كيلومتر وقدرة استيعاب تبلغ ١/٩ مليار متر مكعب من المياه، يلعب السد دوراً محورياً في الحفاظ على سبل العيش لسكان شمال وشرق سوريا، وقد تكبد بالفعل أضراراً خلال السنوات الأخيرة، مما أعاق قدرته التشغيلية، وأي ضرر آخر من شأنه أن يخرج السد عن الخدمة، مما يسفر عن تأثيرات طويلة الأمد على استقرار المنطقة بالكامل.

ونوّهت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، إلى الحاجة الملحة للتدخل الفوري والضغط على تركيا من أجل «وقف أعمالها العدوانية وضمان حماية أرواح المدنيين والمنشآت الحيوية»، داعيةً إلى إعلان وقف شامل لإطلاق النار في الأراضي السورية، تحقيقاً للسلام والاستقرار.

كما أكدت الإدارة أهمية الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الأزمة السورية، والدعوة إلى حل سياسي يضمن مشاركة جميع الأطراف السورية، «بغض النظر عن انتماءاتها العرقية أو الدينية أو الطائفية»، في تشكيل حكومة سورية جديدة وشاملة.

وفي ختام رسالتها أعربت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا عن أملها باستشعار المجتمع الدولي والقوى الفاعلة في الملف السوري، لمدى خطورة الوضع في المنطقة، وحثّت على منع وقوع كارثة إنسانية من شأنها إلحاق الضرر بملايين الأرواح، حال انهيار سد تشرين.

"قسد" تعرض تعاوناً أمنياً مع الإدارة السورية الجديدة

وعرضت قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، السبت، تعاوناً أمنياً مع الإدارة السورية الجديدة في دمشق.

وقالت "قسد" في بيان نشرته: "لكشف الحقائق، تعرض قواتنا التعاون مع الأجهزة المعنية في إدارة دمشق للتحقيق وكشف الأطراف الحقيقية التي تقف وراء التفجيرات وإرسال المفخخات إلى مناطق حلب وغيرها".

ويوم الجمعة، قالت وزارة الداخلية السورية، إن "إدارة الأمن العام بالتنسيق مع جهاز الاستخبارات العامة ضبطت سيارة ملغمة كانت قادمة باتجاه مدينة حلب من مناطق سيطرة قسد".وقالت قوات سوريا الديمقراطية في بيان، إن هذه الاتهامات "خاطئة ومتسرعة وغير مبنية على أدلة واقعية وتحقيقات شفافة".

وأشار البيان إلى أن المناطق التي تفصل بين مناطق سيطرة "قسد" ومنطقة حلب تعج بفصائل المعارضة المولية لأنقرة، "ولها مصلحة كاملة في ضرب الأمن والاستقرار ومحاولة تخريب الأجواء الإيجابية التي ترافق الحوار بين قواتنا وإدارة العمليات العسكرية في دمشق".

لجان بين الإدارة السورية وقسد

الى ذلك قال نائب الرئاسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية "مسد"، علي رحمون، إن الإدارة السورية الجديدة وقوات سوريا الديمقراطية اتفقتا على تشكيل لجان عسكرية واقتصادية وأمنية وإدارية، في لقاء جمع الجانبين أواخر العام الفائت.وحضر اللقاء أحمد الشرع قائد الإدارة السورية الجديدة، والجنرال مظلوم عبدي قائد "قسد"، وكانت هناك مطالب من الإدارة السورية وشروط من "قسد" للاستجابة لهذه المطالب.

وقال رحمون في لقاء خاص مع نورث برس من دمشق، إن اللقاء "كان مهماً جداً وإيجابياً"، ورغم أنه لم يذكر تفاصيل حول مطالب الإدارة السورية شروط "قسد"، لكنه شدد على أن "الحوار كان سيد الموقف" بين الجانبين.

وأضاف رحمون أنه تم التوافق على تشكيل هذه اللجان لبحث كل الإشكالات والخلافات التي يمكن حلها عن طريق الحوار، ويمكن أن تصل هذه اللجان إلى نتائج توافقية حقيقية لبناء سوريا المشتركة.

وذكر أن "مسد" و"قسد" تؤمنان بسوريا واحدة يشارك الجميع في بنائها، قائلاً إن "شمال شرقي سوريا وشرق الفرات جزء من البلاد ومستعد للمشاركة في بناء سوريا، ولكن ليس تلك التي كانت يطالب بها النظام سابقاً، وإنما على أسس تكافؤ الفرص والمشاركة الحقيقية في عملية البناء".

وأبدى القيادي في مجلس سوريا الديمقراطية أمله بأن تكون هذه اللجان فرصة حقيقية للتوافق بين السوريين.

ولم يذكر المسؤول موعداً لبدء اجتماعات هذه اللجان مكتفياً بالقول إن الإدارة الذاتية مستعدة بلجانها والكرة الآن في ملعب الإدارة السورية الجديدة، وفقاً لتعبيره.

واشنطن: نقود حواراً مع أنقرة ودمشق وقوات سوريا الديمقراطية

***المرصد / تقرير خاص لفريق الرصد**

قالت مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، السبت، إن الولايات المتحدة تقود حواراً مع أنقرة ودمشق وقوات سوريا الديمقراطية "قسد".

وأضافت المسؤولة الأميركية في مقابلة خاصة مع قناة " الشرق" نشر اليوم، أنه "منذ صباح ٨ ديسمبر، في القنوات العسكرية والمدنية نصحنا قيادة قوات سوريا الديمقراطية، والقيادة المدنية الكردية الأخرى أن تبدأ بالتوجه نحو دمشق وأن يكونوا على طاولة الحوار".

وأكدت ليف أن العملية بدأت من خلال الانخراط على "أعلى المستويات بين دمشق وقسد".

وبينت: "نحن أيضاً في حوار مكثف مع السلطات التركية، ومع الجنرال مظلوم عبدي، وبالطبع مع دمشق، لضمان أن يحدث التكامل السوري-السوري وأن تتراجع هذه الهشاشة في الاستقرار بشمال شرق سوريا، على أمل أن يتم ذلك عبر وقف إطلاق النار بحيث يمكن لهذا التكامل أن يستمر".

وبما يخص قرار بقاء القوات الأميركية في سوريا، بينت ليف أن الأمر سيكون متروكاً للإدارة القادمة في البيت الأبيض وللرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

وذكرت أن "القرار سيكون متوافقاً بعناية، وأنا متأكدة، مع أهداف أمننا القومي المتمثلة بضمان أن يبقى تنظيم داعش تحت ضغط دائم، وألا يكون قادراً على تهديد وطننا أو المنطقة".

وأشارت ليف إلى أن المنطقة تشهد ما وصفته بتشكيل "شرق أوسط جديد وسوريا جديدة".

وأضافت باربرا ليف: "سيتعين على إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب اتخاذ العديد من القرارات بشأن العقوبات المفروضة على سوريا".

وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على سوريا والتي تم تخفيفها بشكل مؤقت الأسبوع الماضي، قالت ليف، إنه "في مسعى لتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية، والسماح ببعض المعاملات في مجال الطاقة، وكل هذه الجهود جزء من محاولة جماعية لدعم سوريا في هذه المرحلة الحساسة".

البنتاغون: قواتنا ستبقى في شمال وشرق سوريا

من جهتها أوضحت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون أن قوات الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى موجودةً في سوريا ولن تغادرها. واكدت نائبة المتحدث باسم البنتاغون، سابرينا سينغ، أكدت إن مهمة بلادها طويلة الأمد لهزيمة داعش في سوريا مستمرة وقالت "سينغ" إن قواتنا ستبقى في شرق سوريا وهي شريكة لقوات سوريا الديمقراطية.

وحول إرسال قوات أميركية فرنسية مشتركة إلى سوريا بطلبٍ من قسد، أشارت نائبة المتحدث باسم البنتاغون أن لا علم لها بهذا الموضوع.

ويوم الجمعة أكّد مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون، وجود تهديدٍ على قوات سوريا الديمقراطية، في إشارةٍ للهجمات التي تنفّذها مرتزقة تركيا على مناطق شمال وشرق سوريا.

وأضاف بولتون أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تسمح لهيئة تحرير الشام بالسيطرة على كامل جغرافية سوريا.

تحذير من مغادرة القوات الأميركية شمالي سوريا

وحذر مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، جون بولتون، يوم الجمعة، من خطورة مغادرة القوات الأميركية لشمالي سوريا.وقال بولتون في حديثه لقناة "الحرة" إن "هذه الخطوة، إن حدثت ستكون "ضربة للكرد"، خاصة مع تزايد المخاوف من إفلات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من السجون التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية "قسد".

وأضاف المسؤول الأميركي أن سقوط الأسد "قد يعقد الوضع شمال البلاد خاصة مع تصاعد المصالح التركية في المنطقة".

وانتقد بولتون سياسات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي يهدد بشن عملية عسكرية شمال شرقي سوريا، قائلاً: "إنه يسعى لإحياء الطموحات العثمانية، وبسط النفوذ في شمالي سوريا، في خطوة وصفها بأنها خارجة عن إطار الناتو، رغم عضوية تركيا فيه".

جون باس: هذا هو النموذج السوري الذي نعمل في إطاره

ألقى القائم بأعمال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، جون باس، الضوء في مؤتمر صحفي على عدد من القضايا المهمة في تطورات الملف السوري بأعقاب سقوط نظام الرئيس المخلوع، بشار الأسد، وفيما يلي نستعرض لكم أبرزها وفقا لبيان صادر عن الخارجية الأمريكية:

الإرهابيون الأجانب داخل سوريا:

قال باس: «كما أشار الوزير بلينكن، نحن نتفق مع الحكومة التركية وعدد من الحكومات الأخرى على ضرورة ألا تكون سوريا ملاذا آمنا للمنظمات الإرهابية الأجنبية أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب سواء كان ذلك اليوم أو في المستقبل، ونعتقد كذلك بضرورة أن يغادر أي إرهابي أجنبي موجود داخل سوريا البلاد، وينبغي أن يعود عدد كبير من هؤلاء الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية والبلدان التي يحملون جنسيتها في الحالات المثالية، وذلك من خلال عملية مسؤولة تشارك فيها تلك الحكومات حتى يمثلوا أمام القانون بسبب أفعالهم».

وتابع: «لا ينبغي أن يكونوا (الإرهابيون الأجانب) في سوريا بعد الآن أو يساهموا في عدم استقرار البلاد، ويشتمل كلامي على أي إرهابيين أجنبي استغلوا عدم الاستقرار الطويل الأمد في سوريا للتمركز، سواء كان ذلك في شمال شرق سوريا، أو جنوب غرب البلاد، أو جنوبها، أو جنوب شرقها، لسنا ننتقي ونختار من بين المنظمات الإرهابية الأجنبية، ونحن نتفهم أولوية الحكومة التركية المتمثلة بمعالجة الشاغل الأكثر إلحاحًا لها ولمواطنيها ومجتمعها الأوسع».

وأضاف: «نعتقد في الوقت عينه أنه من المهم بمكان أن نعمل معا على هذا الانتقال السياسي ومغادرة أي مقاتلين إرهابيين أجانب بشكل لا يساهم في خلق المزيد من عدم الاستقرار في سوريا، ولا ينشئ فرصا جديدة ليقوم تنظيم داعش بأنشطة إرهابية أو يحاول إخراج عناصره من السجن، وأن نتأكد من أن تساهم الإجراءات التي تتخذها السلطات المؤقتة لبسط الأمن داخل البلاد في تحسين الظروف الأمنية للسوريين كافة».

رفع العقوبات عن سوريا:

رد باس قائلا: «اتخذت الولايات المتحدة خطوات مهمة في وقت سابق من هذا الأسبوع لتوفير أحكام بموجب نظام العقوبات الحالي والمرعي الإجراء بغرض توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية والدعم الذي تستطيع الحكومات تقديمه للحكومة المؤقتة حتى تعمل بشكل فعال ولضمان إمكانية توفير الخدمات الأساسية للشعب السوري وعدم تدهور الظروف بالنسبة إلى المواطنين السوريين في خلال هذه الفترة الانتقالية، لذا سمحنا ببعض أنواع الأنشطة المحددة جدا، بما في ذلك الدعم المالي من حكومات أخرى للسلطات المؤقتة في دمشق لضمان سداد رواتب التكنوقراطيين والموظفين المدنيين داخل الدولة السورية بأجر مقبول إذا صح التعبير، وتمكين توفير الكهرباء أو الوقود لتوليد الكهرباء أو تلبية الاحتياجات الأخرى التي تعالج بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع ومجموعة أوسع من بعض الأنشطة الاقتصادية».

وأردف: «كما حرصنا أيضا على ضمان إمكانية إجراء المعاملات المالية الخاصة بين السوريين الموجودين خارج البلاد وأولئك الذين هم داخل البلاد حتى يتمكن من نزحوا على مر السنين بسبب هذا الصراع الرهيب من دعم أفراد أسرهم أو أقاربهم الذين ما زالوا داخل سوريا في هذه الفترة الصعبة، ونستمر في التواصل مع عدد من الحكومات، ولا سيما حكومات الدول المجاورة لسوريا، ولكن أيضا دول الخليج والعالم العربي وأوروبا، ونناقش السبل الإضافية التي تمكننا نحن والدول والمنظمات الأخرى التي لديها أنظمة عقوبات من إدخال تعديلات عليها لإتاحة الدعم الفوري المطلوب لتمكين السلطات المؤقتة من توفير مرحلة انتقالية ناجحة ومساعدة الشعب السوري على البدء في معالجة العديد من الاحتياجات التي تراكمت على مدى سنوات من العنف والمعاناة والقمع على يد نظام الأسد».

مصير مخيم الهول والسجون التي تضم عناصر داعش

قال باس: «لقد عكست المناقشات اليوم سلسلة من المحادثات التي أجرتها الولايات المتحدة وتركيا وحكومة العراق وعدد من الحكومات الأخرى بشأن أهمية ضمان تقليص عدد المحتجزين في مراكز الاحتجاز في سوريا بمرور الوقت وتمكين الموجودين في تلك المراكز حاليًا من العودة إلى بلدانهم الأصلية وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، ولقد شهدنا تقدما مهما في الأسابيع والأشهر الأخيرة لناحية تقليص إجمالي عدد سكان مخيم الهول، ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا للجهود الرامية إلى إعادة أفراد أسر المتطرفين الذين كانوا متواجدين هناك والمساعدة في ضمان قدرتهم على الانتقال الإنساني وإعادة دمجهم في المجتمعات التي نشؤوا فيها».

أمن ومخاوف أنقرة حول ملف الحدود السورية مع تركيا:

قال باس: «تعتقد الولايات المتحدة بضرورة استعادة الحكومة الوطنية السورية بمرور الوقت مسؤوليتها عن الحدود السورية المعترف بها دوليا واستئنافها لدورها المتمثل بضبط الحدود السورية وتأمينها على النحو الملائم، وتعتمد سرعة تحقق ذلك على قدرة السلطات المؤقتة على تحمل هذه المسؤوليات وتوفير إدارة فعالة للحدود بالتنسيق مع الدول المجاورة لسوريا. الديناميكيات مختلفة على طول أجزاء مختلفة من الحدود السورية بحسب الدولة المجاورة لها، لذا لا أدري إذا كان كل ذلك سيتحقق ضمن جدول زمني محدد. ولكننا ملتزمون ببذل قصارى جهودنا للمساعدة في تهيئة الظروف التي تمكن الحكومة الوطنية من استئناف هذه المسؤوليات المهمة مرة أخرى».

واستطرد قائلا إن «ضمان عدم استئناف القتال على نطاق واسع داخل سوريا وعدم لجوء الجماعات الموجودة في البلاد إلى العنف بعد أن تنافست على السيطرة على مناطق معينة أو حلت خلافاتها السابقة من خلال العنف، بل مساهمتها في دعم استعادة الوظائف الطبيعية للحكومة، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي من حيث إدارة المدن والمناطق المختلفة في سوريا، يشكل جزءا من عملية الانتقال الفعالة والزخم الجيد والإيجابي ويتيح للحكومة المؤقتة تطوير قدراتها تدريجيا بمرور الوقت وجعل الشعب السوري والمجتمع الدولي يثقان بأنها تعمل على أن يكون أعضاؤها مسؤولين في المجتمع الدولي وأن تقوم بتلبية احتياجات الشعب السوري».

وأضاف: «هذا هو النموذج الذي نعمل في إطاره، ونوضح لكافة الأفرقاء السوريين الذين تربطنا معهم شراكات أو عملنا معهم أننا نتوقع مساهمة الحكومة في هذا التحول بشكل بناء ودعمها لإعادة إنشاء حكومة وطنية في دمشق تكون حكومة مسؤولة: مسؤولة أمام مواطنيها وأمام جيرانها وأمام المجتمع الدولي».

ماكرون: لن نتخلى عن المقاتلين الكرد في سوريا

وعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الاثنين بعدم التخلي عن المقاتلين الكرد المتحالفين مع الغرب في مكافحة الإرهاب.

وقال ماكرون في كلمة ألقاها بمناسبة الاجتماع السنوي للسفراء الفرنسيين إنه سيبقى «وفيا» لـ«المقاتلين من أجل الحرية مثل الكرد»، الذين يتصدون للإرهاب ولاسيما لتنظيم الدولة الإسلامية.

ودعا ماكرون إلى «النظر إلى تغيير النظام في سوريا بدون سذاجة»، مشيرا إلى أن فرنسا سترافق العملية الانتقالية «بشكل مطول» من أجل قيام «سوريا سيدة حرة تحترم تعدديتها الإثنية والسياسية والطائفية».

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن إيران تشكل التحدي الإستراتيجي والأمني الرئيسي في الشرق الأوسط، وأنها ستتصدر القضايا التي سيبحثها مع الإدارة الأمريكية المقبلة.

وأضاف ماكرون خلال خطاب ألقاه في الاجتماع السنوي للسفراء الفرنسيين اليوم الاثنين، أن «إيران هي التحدي الإستراتيجي والأمني الرئيسي لفرنسا والأوروبيين والمنطقة بكاملها وأبعد من ذلك بكثير».

وقال ماكرون إن القادة سيتعين عليهم أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان ينبغي لهم تدشين آلية لإعادة العقوبات على إيران قبل أكتوبر ٢٠٢٥.

فرنسا ترد على استبعاد فيدان أي دور لقواتها في سوريا

ردّ وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو -مساء الجمعة- على تصريحات نظيره التركي هاكان فيدان التي استبعد فيها أي دور للقوات الفرنسية في سوريا ومطالبته باريس باستعادة مواطنيها المسجونين في هذا البلد وقال إن هؤلاء المقاتلين الفرنسيين «ينبغي إبقاؤهم حيث ارتكبوا جريمتهم، في ظل مراقبة الكرد».

وتدارك بارو في تصريحات أدلى بها عبر قناة «إل سي إي» الخاصة «استثني من هذا الأمر الأطفال، غير المسؤولين في أي حال من الأحوال عما قام به ذووهم» مضيفا «كل مرة كان ذلك ممكنا، قمنا بإعادتهم. وإذا كان ذلك ممكنا من جديد، رغم الظروف المعقدة، فسنقوم به مجددا».

وأشار الوزير الفرنسي إلى أنه اتصل بنظيره التركي «ليذكره بأن مصالح تركيا وفرنسا وأوروبا تكمن الى حد بعيد في ضمان استقرار سوريا وسيادتها ووحدتها».

تصريحات فيدان

وكان فيدان استبعد أي دور للقوات الفرنسية في سوريا، معتبرا أن الولايات المتحدة هي المحاور الوحيد لبلاده. واتهم باريس بتجاهل المخاوف الأمنية التركية، ودعاها إلى استعادة مواطنيها المسجونين هناك ونقلهم إلى سجونها ومحاكمتهم.

وقال فيدان للصحافيين في إسطنبول إن تركيا لا تولي اعتبارا للدول التي تحاول أن تخدم مصالحها الخاصة في سوريا من خلال (التخفي) وراء قوة امريكا.

وتابع فيدان «لقد قلنا ذلك مرات عديدة: لا يمكننا أن نعيش في ظل مثل هذا التهديد. إما أن يتخذ طرف آخر هذه الخطوة أو سنتخذها نحن».

وأضاف «من الخطأ أن نطلب من وحدات حماية الشعب الكردية، وهي منظمة إرهابية أخرى، الاحتفاظ بهؤلاء السجناء مقابل الدعم». وهذه الوحدات هي العمود الفقري لما تعرف بقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

واعتبر فيدان أن فرنسا «لديها سياسة لا تقوم على إعادة السجناء من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية إلى بلدهم. لا يأبهون لأمننا» وأكد أن هدف تركيا الوحيد هو ضمان «الاستقرار» في سوريا. وتابع «إنهم يطرحون دائما مطالبهم الخاصة ولا يتخذون أي خطوات بشأن مخاوفنا» متعهدا أن تتعامل تركيا مع المشكلة بطريقتها.

وشدد على أن تركيا تمتلك «القوة والقدرة وقبل كل شيء العزم على القضاء على كل التهديدات الوجودية من المصدر» مكررا تحذيرات أطلقها الرئيس رجب طيب اردوغان في وقت سابق من الأسبوع.

ويأتي ذلك بينما تحاول باريس وواشنطن إقناع حليفتهما في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالعدول عن شنّ هجوم على قوات قسد.

فيدان: الولايات المتحدة هي محاورنا الوحيد بشمال شرق سوريا

صرح وزير الخارجية التركي هاكان فيدان -يوم الجمعة- أن الولايات المتحدة هي المحاور الوحيد لتركيا بشأن التطورات في شمال شرق سوريا، محذرا من أن أنقرة ستتحرك عسكريا ضد المقاتلين الكرد في المنطقة إذا لزم الأمر.وجاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية في العاصمة التركية أنقرة، حيث تناول التطورات الأخيرة في سوريا والموقف التركي من الأطراف الفاعلة في المنطقة.

ولفت فيدان إلى أن «الولايات المتحدة هي محاورنا الوحيد... بصراحة، لا نولي اعتبارا لدول تحاول أن تخدم مصالحها الخاصة في سوريا من خلال التلطي وراء قوة الولايات المتحدة»، في تلميح واضح إلى فرنسا. وأضاف أن تركيا لديها «القدرة والعزم» للقضاء على جميع التهديدات الأمنية التي تواجهها، في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني على وجه التحديد.

تركيا لن تتعايش مع التهديدات

ونوه فيدان إلى أن تركيا لن تتعايش مع التهديدات التي تشكلها الجماعات الكردية في سوريا، قائلا «قلنا مرارا إنه لا يمكننا التعايش مع هكذا تهديد، فإما أن تتخذ أطراف خطوات بحقه أو نحن سنفعل ما يلزم». وأكمل أن «نهاية الطريق باتت قريبة لحزب العمال الكردستاني وامتداداته في سوريا».

كما شدد الوزير على أن تركيا تدعم خروج المقاتلين الكرد من وحدات حماية الشعب واندماجهم في الهيكل السوري الجديد، موضحا أنه يجب منح الإدارة السورية الجديدة «فرصة لمعالجة وجود وحدات حماية الشعب الكردية في البلاد».

مستقبل القواعد الروسية

وفقا لفيدان، فإن تركيا ستتابع ما سيحدث للقواعد الروسية في سوريا، إذ إن "معظم الطائرات والسفن غادرت القواعد بالفعل". وأوضح أن روسيا «اتخذت قرارا عقلانيا للغاية بوقف دعم الأسد في سوريا، وكان بوسعها استخدام قدراتها العسكرية».

وفي السياق ذاته، تحدث فيدان عن عدم اهتمام تركيا بالدول التي تتخفى خلف الولايات المتحدة لتعزيز مصالحها في سوريا، في إشارة واضحة إلى فرنسا. وذكر أن «ما ينبغي لباريس فعله هو استعادة مقاتليها من سوريا». وقال أيضا إن تركيا تعتبر الولايات المتحدة محاورها الوحيد في شمال شرق سوريا، معربا عن اعتقاده بأنه "لن تكون هناك مشاكل مع امريكا بشأن مكافحة الإرهاب في سوريا في الفترة المقبلة، وواشنطن تعرف موقف أنقرة".

واختتم فيدان حديثه بالتأكيد على أن تركيا ليس لديها مطمع في أي جزء من الأراضي السورية، مشيرا إلى أنها تسعى فقط إلى إزالة التهديدات الأمنية التي تواجهها. وقال "تركيا لديها القوة والقدرة، وقبل كل شيء التصميم على إزالة كل ما يهدد وجودها من جذوره". وأعرب عن أمله في أن تسهم الجهود الدولية في تحقيق السلام والمصالحة في سوريا.

هنري جيه باركي:

التغييرات الجذرية في سوريا والحرب ضد داعش

مجلس العلاقات الخارجية الامريكي/الترجمة والتحرير /محمد شيخ عثمان

تاريخ التحالف الأمريكي الكردي في سوريا

بـدأت الولايات المتحدة في مساعدة القوات الكردية، المعروفة باسم وحدات حماية الشعب (YPG)، في القتال ضد الدولة الإسلامية المعلنة ذاتيًا، والمعروفة أيضًا باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعــش)، في عام ٢٠١٤ عندما سيطرت الجماعة المتطرفة على مساحات شاسعة من هذين البلدين.

نجح الجيش الأمريكي ووحدات حماية الشعب، التي أعـادت تشكيلها لاحقًا في قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، في هزيمة داعش، ولا يزال تحالفهما قائمًا حتى يومنا هذا.

في الوقت الحالي، يتمركز نحو ألفي جندي امريكي في شمال شرق سوريا لمواصلة عمليات مكافحة الإرهاب ضد تنظيم الدولة الإسلامية ــ الذي لا يزال يُنظَر إليه باعتباره

تهديدا ــ ولكن الحملة تواجه تحديات جديدة كبيرة في أعقاب انهيار النظام السوري في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤.

وفي حين هُـزِم الجزء الأكبر من تنظيم الدولة الإسلامية إلى حد كبير، فإنه يواصل تجنيد المقاتلين والعمل في سوريا وخارجها.

ولم ينجح نظام بشار الأسد المخلوع مؤخرا، والذي أضعفته الحرب الأهلية، في فرض سلطته في أجزاء كبيرة من البلاد، وبالتالي تخلى عن القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية للامريكيين والكرد السوريين.

مخاوف جديدة لعدة أسباب

لقد أثارت الهزيمة المذهلة التي لحقت بالأسد على أيدي هيئة تحرير الشام، على الرغم من ترحيب الكثير من دول المنطقة والمجتمع الدولي بها، مخاوف جديدة لعدة أسباب.

أولا،

جذورها في تنظيم القاعدة وجبهة النصرة، وهما حركتان إسلاميتان أصوليتان تشتركان أيضا في قدر كبير من أيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية.

وثانياً،

من المفهوم أن القادة الجدد لم يتمكنوا بعد من فرض سيطرتهم الكاملة على الأراضي السورية، ومن الصعب للغاية في هذه المرحلة تقييم تماسك هيئة تحرير الشام وقدراتها.

وثالثاً،

نظراً للتحديات الهائلة التي تواجهها هيئة تحرير الشام، فإن احتمالات الصراع وعدم الاستقرار والفشل كبيرة. وهذا يفسر جزئياً لماذا قررت الولايات المتحدة

> **واشنطن عازمة على الحفاظ على تحالفها لمكافحة الإرهاب مع الكرد**

مؤخراً زيادة قواتها من تسعمائة إلى ألفي جندي.

وضع التحالف وسط الاضطرابات التاريخية في سوريا؟

تعتبر الشراكة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية متينة، لكنها لا تزال تواجه تحديًا من جانب تركيا فمنذ البداية، عارض رئيس الوزراء التركي آنذاك والرئيس الحالي رجب طيب أردوغـان تورط الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية.

وتشعر تركيا بالتهديد من حقيقة أن وحدات حماية الشعب لها جذورها في حزب العمال الكردستاني، الذي قاتل الأتراك وأدرجته تركيا والولايات المتحدة، من بين آخرين، كمنظمة إرهابية.

من جانبها، تدعي وحدات حماية الشعب أنها منظمة سورية أنشئت للدفاع عن الكرد السوريين الذين عانوا كثيرًا على أيدي داعش والحكومات السورية المتعاقبة.

وقد تلقت الولايات المتحدة التزامات من قوات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب بأنها لن تقوم بعمليات عبر الحدود إلى تركيا.

ولكن الأتراك أكثر خوفا من احتمال أن يتفاوض الكرد السوريون على وضع خاص لأنفسهم في سوريا ما بعد الأسد، تماما كما نجح الكرد العراقيون في إقامة منطقة فيدرالية داخل العراق في نهاية حروب الخليج المتعاقبة. وتخشى تركيا أن يلهم مثل هذا التطور حركة مماثلة مع أقليتها الكردية، التي تمثل نحو ٢٠٪ من السكان.

> تمكنت امريكا من إقناع قسد بتقديم سلسلة من التنازلات

حتى الآن، كان القادة الأتراك متمسكين بموقفهم، حيث أعلنوا علناً أن هدفهم هو القضاء على قوات سوريا الديمقراطية بالقوة إذا لزم الأمر، وزادوا من حدة ووتيرة خطابهم. فقد صرح أردوغـان مؤخرا بأن قوات سوريا الديمقراطية «ليس لديها خيار سوى تسليم أسلحتها والتخلي عن الإرهاب وحل المنظمة. والخيار الآخر هو مواجهة القبضة الحديدية [التي تفرضها تركيا]».

وفي وقت لاحق، صرح وزير خارجيته هاكان فيدان بأن القضاء على وحدات حماية الشعب الكردية ليس سوى مسألة وقت.

الواقع أن الحكومة تحاصر نفسها في واقع الأمر، ربما عمداً، من خلال رفع التوقعات بين عامة الناس في تركيا للضغط على واشنطن والكرد الأتراك، الذين بدأ أردوغان معهم حواراً جديداً ومعقداً يهدف إلى إقناعهم بإنهاء دعمهم للنضال المسلح.

لقد أرسلت تركيا بالفعل قواتها لطرد قوات سوريا الديمقراطية من الأراضي في شمال غرب سوريا في ثلاث مناسبات بالإضافة إلى ذلك، أنشأت ومولت الجيش الوطني السوري، وهي الميليشيا التي تستخدمها لمهاجمة الكرد السوريين.

وقد ركز الجيش الوطني السوري، الذي يشكل تقنياً جزءاً من المجموعة الشاملة التي قاتلت نظام الأسد إلى جانب هيئة تحرير الشام، على مواصلة معركته مع قوات سوريا الديمقراطية بدعم جوي تركي.

لقد أصبحت واشنطن محاصرة بين مطالب حليفتها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تركيا، وحاجتها المستمرة لاحتواء داعش، وهي المهمة التي من المستحيل إنجازها بدون قوات سوريا الديمقراطية.

كيف تتعامل الولايات المتحدة مع هذه الديناميكية الصعبة؟

لقد حاولت واشنطن التفاوض على اتفاقيات وقف إطلاق النار بين قوات سوريا الديمقراطية والأتـراك. لقد تمكنت الولايات المتحدة من إقناع قوات سوريا الديمقراطية بتقديم سلسلة من التنازلات، مثل سحب قواتها إلى شرق نهر الفرات والتخلي عن مدينة منبج، ونزع السلاح من كوباني، والوعد بإخراج القوات غير السورية التي انضمت إلى قوات سوريا الديمقراطية من سوريا في نهاية المطاف. ومن المتوقع في نهاية المطاف أن تتخلى قوات سوريا الديمقراطية عن روابطها بحزب العمال الكردستاني.

ومع ذلك، فإن تكثيف هجمات الجيش الوطني السوري والخطاب التركي المناهض لقوات سوريا الديمقراطية هو سبب آخر محتمل لزيادة الولايات المتحدة عدد القوات المنتشرة في سوريا إلى ألفي جندي.

وهذه إشارة لا لبس فيها إلى تركيا بأنها على استعداد لتلبية بعض المطالب التركية، لكن واشنطن لن تتسامح مع التوغل التركي في المنطقة. وقد تعيد الحكومة التركية النظر في خياراتها السياسية أيضًا لأن الجيش الوطني السوري أثبت عدم فعاليته مؤخرًا في محاربة قوات سوريا الديمقراطية.

تتمتع هيئة تحرير الشام، بقيادة أحمد الشرع، بعلاقة طويلة الأمد مع تركيا. كانت تركيا في البداية داعمة بقوة لإنشاء جبهة النصرة من قبل شارة، وكانت خطوط إمدادها تمر عبر تركيا.

كما دعمتها أنقرة بشكل مباشر، وإن كان بشكل

سري. وتتوقع تركيا أن تساعد علاقاتها السابقة مع هيئة تحرير الشام في تجنيد دمشق في صراعها ضد الكرد السوريين. وكان وزير الخارجية التركي فيدان من بين أول من زار دمشق برفقة إبراهيم كالين، وهو أحد المقربين من أردوغان ورئيس المخابرات.

وقد صرح الشرع علنًا أنه يجب دمج جميع الجماعات المسلحة في جيش سوري موحد، كما أشار صراحة إلى الكرد. وكان هذا على ما يبدو بناءً على طلب الأتراك، الذين زعموا أن هيئة تحرير الشام يجب أن تتولى المعركة ضد داعش.

ولكن هيئة تحرير الشام لا تملك الوسائل الكافية للسيطرة على المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، ناهيك عن خوض المعركة ضد داعش. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا الجهد من شأنه أن ينفر واشنطن، التي تحتاج هيئة تحرير الشام بشدة إلى دعمها في محاولتها إعادة بناء سوريا.

وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن توافق المؤسسة العسكرية الامريكية، التي طورت علاقة قوية مع قوات سوريا الديمقراطية على مدى السنوات العشر الماضية، على تغيير الشركاء. فقد دربت الولايات المتحدة وزودت قوات سوريا الديمقراطية، التي تزعم أنها فقدت نحو ١٢ ألف مقاتل خلال هذه الفترة.

هل يمكن القضاء على داعش في سوريا؟

لم يتم إخضاع داعش على الرغم من خسارتها للأراضي على مدى العقد الماضي وحذر البنتاغون في منتصف عام ٢٠٢٤ من أن هجماته في العراق وسوريا في طريقها إلى مضاعفة عدد هجماتها مقارنة بالعام السابق. ويشير تكثيف الضربات الجوية الامريكية ضد داعش في أعقاب الإطاحة بالأسد إلى مخاوف واشنطن من أن الجماعة ستحاول الاستفادة من الفوضى في

> **واشنطن لن تتسامح مع التوغل التركي في المنطقة.**

دمشق. وعلى الرغم من تأكيدات هيئة تحرير الشام على أنها قطعت علاقتها بماضيها، فإن النسب الأصولي لهيئة تحرير الشام يثير القلق بسبب الافتقار إلى المعلومات عن صفوف التنظيم.

وحتى في تركيا، وعلى الرغم من مزاعم أردوغان بهزيمة داعش، تظهر أرقام وزارة الداخلية التركية أن الأجهزة الأمنية نفذت نحو ١٤٠٠ عملية ضد أهداف داعش، واعتقلت ١٢٧٩ مشتبها بهم في عام ٢٠٢٤.

إن التهديد الأكثر أهمية للدول في المنطقة وخارجها يكمن في السجون في شمال شرق سوريا التي تحتجز معتقلي داعش، حيث توفر قوات سوريا الديمقراطية الأمن.

ويعد مخيم الهول هو الأكبر، وبحلول مارس/آذار ٢٠٢٤، كان يضم أكثر من أربعين ألف سجين وعائلاتهم. ولا يأتي السجناء من العراق وسوريا فحسب، بل وأيضاً من العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك تلك الموجودة في أوروبا.

ويقال إن الظروف في المخيم صعبة في أحسن الأحوال. وكانت هناك محاولات هروب عديدة ومحاولة وقحة من جانب داعش لتحرير رفاقهم في عام ٢٠٢٢ في الحسكة والتي انتهت بمقتل المئات.

في حال تمكن بعض أو كل هؤلاء المعتقلين من العثور على الحرية، فلا أحد يستطيع أن يجزم بما قد يقررون القيام به، في ظل التقارير التي تتحدث عن مستويات عالية من التلقين في معسكرات الاعتقال.

> من غير المرجح أن توافق واشنطن على تغيير الشركاء

ومن المعروف على نطاق واسع أن قوات سوريا الديمقراطية قامت بعمل جيد في إدارة السجون. واقترح وزير الخارجية التركي أن تتولى الحكومة الانتقالية السورية الجديدة إدارة السجون وقال إن تركيا مستعدة لتقديم دعم كبير.

ولكن من غير المرجح أن تذهب مثل هذه الطلبات التركية إلى أبعد من ذلك حيث تعترف هيئة تحرير الشام بأنها لا تستطيع إدارة المعسكرات. وبإلحاح امريكي، التقى مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، مع الشرع حيث اتفقا على حل الأزمة في شمال شرق سوريا بهدف «دمجهم» في القوات المسلحة السورية في مرحلة ما في المستقبل. وفي خطوة رمزية، وافقت قوات سوريا الديمقراطية على رفع العلم السوري الجديد في المناطق التي تسيطر عليها.

التحركات التي قد تتخذها إدارة دونالد ترامب في سوريا

من غير المرجح أن تقوض إدارة ترامب الوضع الراهن الحساس، مما يثير استياء أنقرة. في فترة ولايته الأولى، أعلن ترامب فجأة أنه بعد هزيمة داعش، ستسحب الولايات المتحدة جنودها البالغ عددهم ٩٠٠ جندي من شمال سوريا.

وقد أدى هذا إلى أزمة داخل الإدارة، حيث اعترض وزير الدفاع الأمريكي جون ماتيس والعديد من الآخرين بشدة وأقنعوا ترامب في النهاية بإلغاء قراره.

قد لا يزال ترامب يعتقد أن القوات الأمريكية يجب أن تعود إلى الوطن، لكن الظروف تغيرت بشكل كبير في سوريا والمنطقة.

ولكن في سوريا، لم يرحل الأسد فحسب، بل إن نظام هيئة تحرير الشام الانتقالي لديه مسافة كبيرة ليقطعها قبل أن يستقر الوضع حقا فبين رحيل الأسد والحملة الإسرائيلية الحاسمة ضد حزب الله وغيره من الأصول الإيرانية في سوريا، فقدت إيران، للمرة الأولى، حليفها الأساسي إلى جانب طريقها السريع إلى لبنان.

وقد تغير ميزان القوى تماما. فالقوات الامريكية، بينما تتمركز في سوريا لملاحقة داعش، تعمل أيضا كرادع مهم للميليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق، والتي قد يتم حثها على التدخل في سوريا أو عودة الإيرانيين سرا إلى سوريا. والواقع أن تسعمائة أو ألفي جندي امريكي لا يمثلون سوى ثمن زهيد للمساعدة في دعم عملية التحول.

إن المأساة الأخيرة في نيو أورليانز، حتى لو ارتكبها أحد أتباع داعش دون دعم من المنظمة، تشكل مؤشرا تحذيريا ضد ترامب الذي يتصرف على عجل. إن منع وقوع هجمات ضخمة من شأنه أن يتطلب بذل كل ما في وسع من الذكاء والجهد، وهو ما يتفوق فيه تنظيم داعش.

لا شك أن أردوغان سوف يضغط على ترامب لسحب القوات، بعد أن أقام معه علاقة وثيقة. ولكن في الماضي، لم تمنع هذه «الصداقة» المزعومة ترامب من اتخاذ قرارات أغضبت زعيم تركيا.

***مجلس العلاقات الخارجية هو منظمة مستقلة غير حزبية، ومركز أبحاث، وناشر**

***هنري جيه باركي هو زميل مساعد أول لدراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية.**

الباحث عمر طاشبينار:

الولايات المتحدة وتركيا والكرد: أولويات متضاربة في سورية الجديدة

*مركز الامارات للسياسات

نقاط أساسية:

* *تتطلب مقاربة مسألة «قوات حماية الشعب» الكردية-«قسد» من واشنطن استخدام استراتيجية متعددة الأوجه توازن بين أهداف مكافحة الإرهاب مع ضرورة الحفاظ على علاقات ثنائية قوية مع أنقرة.

* *اتسمت إدارة بايدن بالوضوح في دعمها لـ «قسد»، حيث تمحور تصورها للتهديد الرئيس في سورية حول «داعش». لكنَّ عودة ترمب تُثير الآن تساؤلاً حول المدة الزمنية التي ستواصل فيها واشنطن تقديم دعمها.

* *إذا تمكّن أردوغان من إقناع ترمب بأن قوة مُشتركة من الجيش التركي والجماعات السورية الموالية لأنقرة يُمكن أن تخوض المعركة ضد «داعش» وتحتوي خطر عودة الجهاديين، فإن من المرجح أن تفقد «قسد» الدعم الأمريكي.

** ستجد الإدارة السورية الجديدة نفسها مُشتّتة بين الأولويات المُتضاربة لواشنطن وأنقرة. ومع أنَّه سيكون لدى واشنطن نفوذ في قضايا حاسمة، مثل رفع العقوبات، إلا أن النظام الجديد في دمشق قد يكون أكثر ميلاً نحو أولويات تركيا.

مستقبل العلاقات

بعد رحيل نظام الأسد وتولي حكومة تقودها «هيئة تحرير الشام» زمام الأمور في دمشق، فإن مصير تنظيم «داعش» والكرد في سورية سيؤثر كثيراً في طبيعة النظام السوري الجديد، وفي مستقبل العلاقات الأمريكية-التركية أيضاً.

وقد دخل «الجيش الوطني السوري»، المدعوم من تركيا، في مواجهة مع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة، والتي أدت دوراً حاسماً في دحر تنظيم «داعش» واحتوائه. وتَعتبر أنقرة «قسد» امتداداً لـ «حزب العمال الكردستاني» المحظور في تركيا، والذي تَعتبره واشنطن تنظيماً إرهابياً أيضاً، إلاّ أنها تُفرّق بين المجموعتين الكرديتين ويسمح هذا التفريق لواشنطن بتبرير دعمها لـ «قسد» في سورية.

ووضعت المليشيات الكردية في خلال معظم الحرب في سورية السيطرة على مناطقها في مُقدمة أولوياتها وليس القتال ضد نظام الأسد. واعتَبرت الولايات المتحدة الكرد في سورية حلفاءَ طبيعيين في الحرب ضد تنظيم «داعش» الذي احتل مساحات واسعة من سورية والعراق عام ٢٠١٤. وعملت واشنطن على تدريب وتسليح «وحدات حماية الشعب» الكردية التي اتحدت مع فصائل أخرى لتشكيل «قسد».

واستفادت «قسد» من الفوضى - التي شكلتها الحرب في سورية والحرب ضد «داعش»- للسيطرة على نحو ٢٥-٣٠٪ من الأراضي السورية الواقعة شمال شرقي الفرات. وتمنح سيطرة «قسد» على أجزاء مهمة من شمال شرقي سورية، بما في ذلك حقول النفط المهمة والأراضي الزراعية، نفوذاً جوهرياً في المشهد الجيوسياسي السوري.

وتمكَّن كرد سورية - الذين يصل عددهم إلى ٢٫٥ مليون نسمة، بنسبة نحو ١٠٪ من سكان البلاد - من تحديد المناطق الخاضعة لهم في خلال الحرب، إلاّ أنهم يخشون على وضعهم في عهد حكومة ما بعد الأسد بقيادة «هيئة تحرير الشام»، سيما في ظل قلقلهم من توقف الولايات المتحدة عن دعمهم، في تكرار للتجربة التاريخية للكرد التي توضح كيف استخدمتهم القوى الكبرى ثم تخلت عنهم عند انتفاء الحاجة إليهم.

المقاربة الأمريكية بين كرد سورية وأنقرة

تتطلب مقاربة مسألة «قوات حماية الشعب» الكردية-»قسد» من واشنطن استخدام استراتيجية متعددة الأوجه توازن بين أهداف مكافحة الإرهاب مع ضرورة الحفاظ على علاقات ثنائية قوية مع أنقرة.

ويتضمن هذا انخراطاً دبلوماسياً متواصلاً، وتعاوناً عسكرياً استراتيجياً، وفهماً دقيقاً للمشهد الجيوسياسي الإقليمي. ويُضيف التحول الجيوسياسي الأخير في سورية مستوىً جديداً من التعقيد بالنسبة لواشنطن فيما يتعلق بما إذا كانت «قوات حماية الشعب» الكردية-»قسد» ستتمكن من الاحتفاظ بسلاحها ووضعها شبه المستقل في إطار دستوري. وأوضح مظلوم عبدي، قائد «قسد»، أنه مستعد لحل «قسد» وضم قواتها، التي يصل قوامها إلى ١٠٠ ألف مقاتل، للجيش السوري الجديد بقيادة السلطات الجديدة في دمشق، لكنَّه يرغب أولاً في التفاوض حول حقوق الكرد الذين يشكلون

نسبة ١٠٪ من سكان سورية. وأضاف عبدي: «نريد أن تكون سورية لا مركزية تستند إلى مبادئ الديمقراطية التعددية وتشكيل مجالس محلية تتقاسم بعض هذه الصلاحيات بالاتفاق مع السلطة المركزية».

وفي الوقت الذي تدرك الولايات المتحدة إسهام القوات الكردية في تعزيز الأمن الإقليمي من طريق دورها في محاربة «داعش» في سورية، إلاّ أن ذلك لا يصل إلى حد تبني شبه استقلال كردي في المشهد السياسي السوري الناشئ.

ويبدو أن المقاربة الأمريكية تركز على الحفاظ على الأمن والاستقرار، ومنع عودة «داعش»، وإدارة العلاقات الإقليمية المعقدة بدلاً من دعم ترتيبات سياسية محددة داخل سورية.

وقد سارعت إدارة بايدن إلى الدخول في حوار مع «هيئة تحرير الشام»، وهي ترغب في الحفاظ على نفوذ على النظام الجديد في دمشق. وكان وفد أمريكي برئاسة باربرا ليف، مساعدة وزير الخارجية لشون الشرق الأوسط، قد التقى أحمد الشرع في ٢٠ ديسمبر، وأفادت تقارير إعلامية بأن وفداً من وزارة الخارجية الأمريكية يضم ممثلين من إدارة ترمب المنتخبة قد زار دمشق مؤخراً أيضاً.

تُدرك السلطة الجديدة في دمشق بقيادة أحمد الشرع أن شرعيتها الدولية تتعزز بإزالة هيئة تحرير الشام من قائمة المنظمات الإرهابية، ورفع العقوبات المفروضة على سورية للبدء بعملية إعادة الإعمار.

ومع أن إدارة بايدن اتخذت خطوات إيجابية تجاه إدارة الشرع من طريق إلغاء المكافأة المالية التي كانت عرضتها سابقاً لمن يساعد في القبض عليه، وتخفيف وزارة الخزانة الأمريكية العقوبات على الأنشطة والخدمات الأساسية في سورية لمدة ستة أشهر، إلا أن التوجه في واشنطن لا يزال يرتكز على الانتظار لرؤية الأفعال على الأرض، وسيعتمد الكثير من الخطوات على الأرضية المشتركة التي سيتم التوصل إليها مع الإدارة الجديدة في سورية.

ففي حال تفجُّر صراع أهلي أو إقامة نظام إسلامي غير شامل ولا يحترم حقوق الأقليات والمرأة، فإن من غير المرجح أن ترفع واشنطن الهيئة من قائمة الإرهاب أو أن تتلقى سورية أي مساعدات أو استثمارات ضرورية لإعادة بناء سورية ولعودة ملايين اللاجئين الموجودين في الشرق الأوسط وأوروبا إلى بلادهم. كما أن المطالب الأمريكية تشمل ضمان عدم قدرة إيران على استخدام سورية جسراً لدعم «حزب الله» في لبنان.

أولوية تركيا في سورية

تنقسم أولوية تركيا في سورية إلى شقين:

أولاً،

اعتراف «هيئة تحرير الشام» بأن «قوات حماية الشعب» الكردية كيان غير شرعي وحلها نهائياً. وتخشى أنقرة من أن إقامة حكم ذاتي للكرد في سورية قد يغذي المشاعر الانفصالية في أوساط الكرد في تركيا الذين يفوق عددهم عدد الكرد في سورية كثيراً، لذلك فإن أنقرة مصممة على عدم التهاون مع مجموعة تخوض معها حرب منذ ٤٠ سنة في أن تصبح السلطة المهيمنة عبر الحدود. ومع أن «قسد» لا تُشَكِّلُ تهديداً عسكرياً لتركيا، إلاّ أن نجاحها سيعني هزيمة لأنقرة. ويبدو أن تركيا منفتحة على صيغة مستقبلية تسمح بدمج القوات الكردية ضمن الجيش السوري في سياق دولة موحدة في سورية تتمتع بوحدة أراضيها ووحدتها الوطنية.

ثانياً،

ترغب أنقرة في عودة أكثر من ٤ ملايين مواطن سوري لجأوا إلى أراضيها منذ عام ٢٠١٢. كما يبدو أن تركيا تستغل استعداد زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبدالله اوجلان المسجون لديها لنزع سلاح الحزب وجناحه في سورية، «قوات حماية الشعب» الكردية، مقابل عفو محتمل عنه. لذلك فإن هذا السيناريو الذي يُعَدُّ حُلماً بالنسبة لأردوغان سيمثل تقدماً جوهرياً وذلك بعودة السوريين إلى بلادهم وإلقاء «قوات حماية الشعب» الكردية و«حزب العمال الكردستاني» السلاح.

ولعل من غير المؤكد إذا ما كان مظلوم عبدي، قائد «قوات حماية الشعب» الكردية، سيحذو حذو أوجلان بالدعوة إلى إلقاء السلاح، لأن التنظيم السوري يتمتع بالاستقلال العملياتي عن الحزب ويَعتبر أوجلان زعيماً شرفياً. ويُعَدُّ عبدي قائداً عسكرياً أثبت قدرات لافتة في الحرب ضد «داعش» وتمكن لغاية الآن من الحفاظ على دعم القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى.

منظور واشنطن لتهديد «داعش»

اتسمت إدارة بايدن بالوضوح في دعمها لـ «قسد»، حيث تمحور تصورها للتهديد الرئيس في سورية حول «داعش». ونقلت شبكة «سي إن إن» عن مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان قوله في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤ إن «أكبر مصدر للقلق هو عودة ظهور داعش».

لكنَّ عودة الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترمب تثير الآن تساؤلاً حول المدة الزمنية التي ستواصل فيها واشنطن تقديم دعمها. وكان ترمب في خلال فترة رئاسته الأولى قد أصدر أوامره بسحب القوات الأمريكية من شمال سورية، ما ترك «قسد» عرضة لتوغل من جانب تركيا التي تحتفظ بآلاف الجنود في شمال سورية وشنّت عدة هجمات ضد المسلحين الكرد على مدى العقد الماضي.

واحتج كبار المسؤولين الأمريكيين على ذلك القرار، بما في ذلك وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس، الذي قدم استقالته.

وكشف «البنتاغون» في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤ عن وجود نحو ٢,٠٠٠ جندي أمريكي في شرق سورية، وهو رقم يصل إلى أكثر من ضعف عدد القوات البالغ ٩٠٠ جندي المعلن سابقاً.

وستواجه إدارة ترمب المقبلة اختباراً مبكراً في مجال السياسة الخارجية حول الاحتفاظ بوجود القوات الأمريكية في كل من سورية والعراق. وتستعد واشنطن خلال عام ٢٠٢٥ إلى تقليص وجودها العسكري في العراق من طريق وقف مهمة التحالف الدولي هناك بحلول سبتمبر ٢٠٢٥، في الوقت الذي ستبقى فيه بعض القوات لغايات التعاون الأمني القائم بين الدولتين.

وتواصل القوات الأمريكية الموجودة في سورية مهمتها دون موعد محدد لنهاية هذه المهمة. وأشار ترمب مرة أخرى في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ إلى عدم رغبته في استمرار الوجود العسكري الأمريكي في سورية بقوله على موقع «إكس»: «يتعين ألاّ يكون للولايات المتحدة أي علاقة بذلك. لا تتورطوا!»

ويمكن القول إن الرئيس المنتخب ترمب سيتلقى إحاطة من قادة القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى حول الحاجة إلى الاحتفاظ ببعض الوجود العسكري في العراق وسورية لضمان عدم تَحوّل تنظيم «داعش» مرة أخرى إلى

تهديد كبير. وبسبب الهجمات الإرهابية البارزة، مثل الهجوم الأخير في نيو أورليانز في الولايات المتحدة، والهجمات السابقة في عام ٢٠٢٤ في إيران وروسيا وأفغانستان، والمُخطّطات الإرهابية التي أُحبِطَت، تُركّز الكثير من وسائل الإعلام العالمية الآن مرة أخرى على تنظيم «داعش». ويقول كولين كلارك من مجموعة صوفان (Soufan Group)، وهي شركة استشارية تُركّز على قضايا الأمن العالمي: «يؤكّد هجوم نيو أورلينز الإرهابي ببساطة ما كان يقوله الكثيرون في أجهزة مُكافحة الإرهاب في خلال العام الماضي، وهو أن داعش لا يزال يُشكّل تهديداً عنيداً ومُستمراً ولن يتلاشى ببساطة».

ويشعر البنتاغون بقلق بالغ من أن تنظيم «داعش» في سورية يُعيد بناء نفسه ببطء وصبر. وحتى مع انحسار قوة التنظيم في سورية على مدى السنوات الخمس الماضية، فقد حافظ التنظيم على وجوده على نحو مُستمر في صحراء البادية الوسطى من البلاد، وأظهر من حين لآخر مؤشّرات على عودة ظهوره.

وفي يناير ٢٠٢٢، اقتحم مقاتلو داعش سجناً في الحسكة، ما أدّى إلى اندلاع معركة استمرت ١٠ أيام قُتل فيها المئات من مقاتلي التنظيم، لكن تم تحرير المئات من أفراد التنظيم أيضاً.

ولا يزال التنظيم يضم عدة آلاف من المُقاتلين، ومن المُرجّح أن يستغل الفوضى الحالية لتجنيد أعضاء جُدد، بما في ذلك على الأرجح مُقاتلين متشددين شاركوا في الهجوم الأوسع لهيئة تحرير الشام، ولكنهم يختلفون مع توجّه زعيم التنظيم أحمد الشرع نحو الاعتدال والاندماج والبراغماتية. فمنذ سقوط نظام الأسد، شنَّ الجيش الأمريكي عدة غارات جويّة ضد مواقع داعش في سورية. وفي الموجة الأولى من الغارات في أوائل ديسمبر، هاجمت قاذفات من طراز «بي ٥٢»، ومُقاتلات من طراز «إف-١٥»، و«إيه-١٠ وورثوغ» ٧٥ هدفاً ضم قادة وعناصر ومُعسكرات تدريب تابعة لداعش.

وبعد أسبوع، قتلت الغارات الجوية الأمريكية كذلك العشرات من مُقاتلي التنظيم، واستهدفت المزيد من العناصر ومُعسكرات التدريب. ومؤخراً استهدفت ضربات صاروخية أمريكية وفرنسية مُنفصلة مواقع لداعش في سورية.

وفي ٢٦ ديسمبر، أعلنت القيادة العسكرية الوسطى الأمريكية أن الولايات المتحدة نجحت في القضاء على القيادي في تنظيم داعش، أبو يوسف، في مُحافظة دير الزور في أحدث موجة من الضربات الدقيقة ضد قيادة التنظيم.

وتتمثّل نقطة الضعف الأكثر وضوحاً اليوم في مُعسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز التي يُحتجز فيها المئات من مُقاتلي داعش، فلا يزال نحو ٩٠٠٠ مُقاتل من داعش، وما يزيد عن ٤٠،٠٠٠ من أفراد أسرهم، بمن فيهم النساء والأطفال، في هذه المُعسكرات، مُحتجزين في ظروف مُزرية، فيما تتولّى «قسد» حراسة هذه المُعسكرات.

هل سيُقنِع أردوغان ترمب بالانسحاب من سورية؟

على الرغم من وجود تنظيم داعش في سورية، فإن أنقرة تَعتبر الدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية غير ضروري، وتُحمّل واشنطن مسؤولية دعم جماعة إرهابية كردية وعدم الوفاء بوعدها بإنهاء تعاونها مع هذه الميليشيا الكردية. وقد حاولت الولايات المتحدة بالفعل في كثير من الأحيان تهدئة الغضب التركي من طريق تصوير الدعم العسكري للجماعة الكردية على أنه «مؤقت وتكتيكي وعابر».

وبالنظر إلى تفضيل الرئيس المنتخب ترمب إنهاء هذا التدخّل في سورية، فمن المُحتمل أن تترك إدارة ترمب الجزء الأكبر من المعركة ضد داعش في سورية للجيش التركي.

وليس من الصعب تخيّل أن يُقنع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ترمب بأنه في مُقابل سحب القوات

الأمريكية من سورية سيواصل الجيش التركي السيطرة على تنظيم داعش.

وكان وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، أول دبلوماسي يُسافر إلى سورية للقاء الشرع، ما يؤكّد ما يعرفه الكثيرون بالفعل، وهو أن أنقرة تتمتّع بأكبر قدر من النفوذ على هيئة تحرير الشام، وستكون اللاعب الرئيس في السياسة السورية، وستُشكّل المرحلة المُقبلة في البلاد.

وقد قال فيدان مؤخراً: «عندما تنظر إلى هذا الأمر من منظور المصالح الأمريكية، وعندما تقوم بالحسابات، فأيهما أكثر أهمية: تركيا، أم جماعة إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني؟ سيحسم السيد ترمب حساباته على الفور».

قلق القيادة الكردية

تشعر قيادة الكرد بالقلق من أنها لن تكون قادرة على الاعتماد على دعم واشنطن في المُستقبل المنظور، وهو قلق مشروع يعتبره الكرد بمنزلة تهديد وجودي. وإذا تمكّن أردوغان من إقناع ترمب بأن قوة مُشتركة من الجيش التركي والجماعات الموالية لأنقرة مثل الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام نفسها، يُمكن أن تخوض المعركة ضد تنظيم داعش وتحتوي خطر عودة الجهاديين، فإن من المرجح أن تفقد «قسد» الدعم الأمريكي.

الاستنتاجات

على رغم هذه الديناميات التي تصب في صالح أنقرة، فإنه من السابق لأوانه القول بأن الإدارة السورية الجديدة بقيادة هيئة تحرير الشام ستخضع لسيطرة تركيا، وأن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من سورية بسرعة. وكما يحدث غالباً في النظام الأمريكي، ستتلقّى دمشق إشارات مُتضاربة من واشنطن بسبب المداولات الداخلية وعملية صنع السياسات التي قد تتسم بالفوضى.

وعلى الأرجح سيقنع البنتاغون البيت الأبيض بأن الانسحاب الأمريكي السريع من البلاد سيكون قراراً خاطئاً وسيعرِض بدلاً من ذلك عملية انسحاب تدريجي ومشروط من سورية في خلال عامين. ومن المُرجّح أن يكون نجاح النظام السوري الجديد في مُحاربة داعش، وفي احتواء الكرد والأقليات الأخرى على أساس الحكم الرشيد، هي المقاييس الأمريكية الرئيسة للانسحاب الكامل.

وبالتالي ستجد الإدارة السورية الجديدة نفسها مُشتّتة بين الأولويات المُتضاربة لواشنطن وأنقرة. ومن المُحتمل أن تُصر وزارة الخارجية بقيادة ماركو روبيو والبنتاغون بفعل ضغط القيادة العسكرية الوسطى الأمريكية، على منح بعض الاستقلالية العملياتية لقوات وحدات حماية الشعب الكردية أو قوات سورية الديمقراطية في قتالها ضد داعش بدعم عسكري أمريكي لمعظم عام ٢٠٢٥ كمعيار مشروط للانسحاب الجزئي. وإذا أثبتت الوحدات العسكرية السورية الجديدة قُدرتها على مُحاربة داعش بفعالية بمفردها، فيُمكن للولايات المتحدة عندها أن تُكمل انسحابها في نهاية عام ٢٠٢٦.

وإذا أصبح مثل هذا الانسحاب الأمريكي المشروط والتدريجي سياسةً لإدارة ترمب، فمن المُرجّح أن نشهد تضارباً بين الأولويات التركية والأمريكية في سورية، والسبب بسيط حيث ستضغط أنقرة على أحمد الشرع لحل الميليشيا الكردية وإنهاء مشروع الحكم الذاتي الكردي وفرض سلطة مركزية على موارد شمال شرقي سورية الغنية بالنفط والغاز والزراعة.

وبما أن قيادة هيئة تحرير الشام تتمتّع بعلاقات قوية مع أنقرة، ولأنه من الطبيعي أن تكون راغبة في فرض سيطرتها على جميع الميليشيات في سورية، فقد تكون أكثر ميلاً نحو أولويات تركيا.

نفوذ في القضايا الحاسمة

ومع ذلك، سيكون لدى واشنطن أيضاً نفوذ في القضايا الحاسمة، مثل رفع العقوبات وشطب تصنيف هيئة تحرير الشام من قائمة المُنظّمات الإرهابية، وهو الأمر الذي سيكون حاسماً في تمكين سورية من تلقّي المُساعدات الخارجية من المُنظّمات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والأهم من ذلك أنه سيكون من المُستحيل على النظام الجديد تلقّي استثمارات أجنبية طالما أن العقوبات ستظل قائمة. كما أن الولايات المتحدة هي أكبر مانح للمُساعدات الإنسانية للأزمة السورية، حيث خصّصت واشنطن أكثر من ١٧٫٨ مليار دولار منذ عام ٢٠١٢ للجهود الإنسانية في سورية وفي الدول المُجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين.

ومن جانبه، سيكون ترمب عرضة لضغوط من الكونغرس الأمريكي، حيث يوجد للكرد حلفاء أقوياء مثل السيناتور ليندسي غراهام، العضو الجمهوري عن ولاية كارولينا الجنوبية، الذي حذّر مؤخراً في بيان على وسائل التواصل الاجتماعي من أنه مُستعد للدفع باتجاه فرض عقوبات اقتصادية على تركيا إذا هاجمت القوات الكردية، قائلاً إن ذلك «سيؤدّي إلى هروب مُقاتلي داعش من السجن».

التحرك التركي ضد مصالح أمريكا

وأضاف: «إذا قامت تركيا بعمل عسكري ضد القوات الكردية في سورية، فإن ذلك سيُعرّض مصالح أمريكا للخطر بشكل كبير». وبالمثل، يقول كريس فان هولين، عضو مجلس الشيوخ المؤثّر في الحزب الديمقراطي: «يجب أن نُبقي تركيزنا على قائمة مصالح أمننا القومي، وعلى رأس تلك القائمة منع عودة ظهور داعش. وسيكون من المُهم بشكل خاص أن نواصل دعم شركائنا، الكرد السوريين، وأن نوضّح لهم بأننا لن نتخلّى عنهم في هذا الأمر». وهنا من المهم الانتباه لدلالة خطوة دعوة مظلوم عبدي للمشاركة في حفل تنصيب الرئيس ترمب في ٢٠ يناير.

اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس ختاما

يتعين ألا ننسى أيضاً أن اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس مؤيد بشدة للكرد؛ فالدعم للكرد في إسرائيل يتخطّى الاستقطاب السياسي بين الحزبين؛ فحتى اليسار الإسرائيلي الذي ينتقد نتنياهو يعتقد أنه يتعيّن على الولايات المتحدة دعم الكرد، وأنه ينبغي على إسرائيل أيضاً مُساعدة الكرد السوريين.

وكما تقول صحيفة «هآرتس» العبرية: «يمكن إقناع أصدقاء إسرائيل في الكونغرس الأمريكي بالضغط من أجل وقف إطلاق النار أو إقناع الأمريكيين بالبقاء في شمال سورية وعدم التخلّي عن الكرد عندما يُصبح دونالد ترمب رئيساً. ويُمكن مُساعدتهم بشكل كبير في مجال الاستخبارات والحرب الإلكترونية والسلاح».

***عمر طاشبينار، باحث غير مقيم في مركز الإمارات للسياسات، وأستاذ الدراسات الأمنية في كلية الحرب الوطنية بالعاصمة الأمريكية واشنطن، وزميل بحث أول في معهد بروكينجز.**

صراع المصالح الخليجية والانتقال السياسي في سوريا

*مؤسسة ستراتفور للبحوث الاستخباراتية

ستتعامل كل من الإمارات والسعودية مع الانتقال السياسي لما بعد الحرب في سوريا بحذر وواقعية، لكن مع مرور الوقت، من المحتمل أن تسعى أبوظبي بشكل أكثر عدوانية لتعويض النفوذ التركي والقطري، مما سيغذي الانقسام السوري وربما يمهد لجولة جديدة من العنف والتوترات داخل الخليج العربي.

إن الانهيار السريع لنظام بشار الأسد في سوريا فاجأ دول الخليج العربي بعد أن كانت قد اتخذت خطوات كبيرة نحو التطبيع الدبلوماسي مع حكومته. ولم يكن لأي من القوى الخليجية الكبرى – السعودية، الإمارات وقطر – دور في الإطاحة المفاجئة بالأسد؛ بل تم تهميش هذه الدول إلى وضعية المتفرج بينما قاد المتمردون المدعومون من تركيا، بقيادة "هيئة تحرير الشام"، الحملة لإخراج الأسد من السلطة.

موقف حذر

ومنذ ذلك الحين، بقيت السعودية والإمارات وقطر حذرة في تصريحاتها بشأن سوريا ما بعد الأسد. وعلى عكس الولايات المتحدة وتركيا، اللتين قالتا إنه تم إجراء اتصالات مباشرة مع قيادة هيئة تحرير الشام، كانت دول الخليج العربي أكثر تردداً في احتضان التمرد.

وفي ٩ ديسمبر/ كانون الأول، قالت السعودية إنها تدعم السوريين بشكل عام وفضلت الحفاظ على وحدة أراضي البلاد. وأكد كبير دبلوماسيي الإمارات، أنور قرقاش، على قلق بلاده بشأن ظهور التطرف بعد الإطاحة

بالأسد. في حين أعلنت قطر في ١٥ ديسمبر/كانون الأول أنها ستعيد فتح سفارتها في العاصمة السورية دمشق بعد أن أغلقتها خلال المراحل الأولى من الحرب الأهلية السورية في ٢٠١١.

وفي السنوات الأولى من الحرب الأهلية في سوريا، دعمت السعودية والإمارات وقطر فصائل ثوار مختلفة في سعيها للإطاحة بحكومة الأسد بسبب علاقاتها العميقة مع إيران. ولكن بالمقارنة مع الإمارات، كانت قطر والسعودية أكثر انفتاحًا على دعم الفصائل المرتبطة بالإسلاميين، سواء تلك التي كانت جزءًا من الجيش السوري الحر أو تلك المستقلة عنه.

الدعم السعودي

وفي سنة ٢٠١٧، سحب السعوديون دعمهم للثوار مع التدخل الذي قادته روسيا لدعم حكومة الأسد.

كما قلصت الإمارات جهودها للإطاحة بالأسد بعد ظهور تنظيم الدولة في ٢٠١٤-٢٠١٥، خوفًا من خلق فراغ أمني في سوريا يمكن للجهاديين ملؤه.

وفي الوقت نفسه، واصلت قطر، إلى جانب تركيا، تقديم المساعدات الإنسانية للمتمردين في محافظة إدلب حتى عشية هجوم هيئة تحرير الشام. ودعم السعوديون والإماراتيون إعادة انضمام سوريا إلى جامعة الدول العربية في سنة ٢٠٢٣.

وأعـادت السعودية فتح سفارتها في دمشق في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤، أي قبل شهرين فقط من سقوط الأسد، حيث انضمت المملكة إلى الإمارات والبحرين في تطبيع العلاقات مع النظام السوري الذي عارضته في السابق. وكانت هذه الدول الخليجية العربية قد خلصت إلى أن الأسد قد انتصر في الحرب الأهلية وأنه يمكن الحفاظ على نفوذها، لا سيما في مواجهة تركيا وإيران، في سوريا من خلال إقامة علاقات مباشرة مع حكومة

> **ستتعامل كل من الإمارات والسعودية مع الانتقال السياسي بحذر وواقعية**

الأسد بدلاً من الإبقاء على عزلته.

ورفضت قطر، لأسباب سياسية وأيديولوجية، إعادة التعامل دبلوماسيًا مع نظام الأسد في سوريا من دون عملية مصالحة سياسية، وهو أمر طالبت به أيضًا العقوبات الغربية، بما في ذلك القانون الأمريكي الذي لا يزال ساريًا ويعزل فعليًا الحكومة الانتقالية في مرحلة ما بعد الأسد اقتصاديًا.

ومن المرجح أن تتبنى السعودية والإمـارات في البداية مقاربة الانتظار والترقب للمرحلة الانتقالية في سوريا ما بعد الأسـد، مع ترك العلاقات مع القيادة الحالية لهيئة تحرير الشام في حدها الأدنى، مع الامتناع عن ممارسة الضغط لصالح الهيئة في المحافل الدولية.

وتفضل كل من أبو ظبي والرياض الاستقرار العام في سوريا، ومن المرجح أن تتوخى كلتا الدولتين الحذر بشأن كيفية تأثيرهما على عملية الانتقال السياسي في سوريا – حذرًا من أمثلة مثل اليمن وليبيا والسودان، حيث ساعد التدخل الأجنبي في إشعال حروب أهلية أدت في بعض الأحيان إلى تقوية خصومهما.

القنوات الدبلوماسية

ونتيجة لذلك، ستختبر دول الخليج في البداية القنوات الدبلوماسية، وربما تستفيد من وسطاء مثل قطر أو تركيا، لتقييم مدى استعداد هيئة تحرير الشام للاعتدال في سياساتها، والنأي بنفسها عن أصولها

> الانهيار السريع لنظام بشار الأسد في سوريا فاجأ دول الخليج العربي

المتطرفة والانتقال إلى طريقة حكم شاملة تمثل فيها الفصائل المتحالفة مع الإمارات والسعودية، مثل بعض فصائل الجيش السوري الحر.

كما سيضغطون على هيئة تحرير الشام لاتخاذ خطوات لإنهاء تجارة الكبتاغون، التي أصبحت مصدرًا رئيسيًا لإدمان المخدرات في الخليج، والتي نشأت إلى حد كبير في الأراضي التي يسيطر عليها الأسد في سوريا.

ومن غير المرجح أن تضغط الإمارات أو السعودية على الغرب لرفع العقوبات المفروضة على هيئة تحرير الشام على المدى القريب، وستركز الإمارات والسعودية مساعداتهما ودعمهما على خطوط الإغاثة الإنسانية المحدودة في سوريا بدلاً من إعادة الإعمار على نطاق واسع.

أخيرًا، من المرجح أن يعمق الإماراتيون والسعوديون التنسيق الأمني والاستخباراتي مع الأردن لمنع امتدادات الأحداث في المنطقة، حيث إن الأردن هو البلد الرئيسي الذي يفصل سوريا عن السعودية وشهد أعمال عنف ناجمة عن تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة القادمة من سوريا.

وتخشى كل من الإمارات والسعودية من عودة ظهور تنظيم الدولة كقوة إقليمية قادرة على ضرب بلديهما. وقد أصبح هذا الأمر مصدر قلق واضح بشكل خاص منذ سنتي ٢٠١٩-٢٠٢٠، حيث بدأت الدولتان العربيتان الخليجيتان في تكييف سياساتهما الإقليمية لتكون أقل تصادمية تجاه إيران ووكلائها، وذلك للتخفيف من التهديدات الإضافية لأمنهما القومي في ظل تحولاتهما الاقتصادية الحساسة بعيدًا عن النفط.

الإمـــارات والـقـوى المـناهـضـة للإسلاميين

وفي سنة ٢٠١٦، تشكلت هيئة تحرير الشام كجماعة منشقة عن الفرع السوري لتنظيم القاعدة بسبب خلافات إستراتيجية، حيث فضلت هيئة تحرير الشام التركيز على حرب جهادية في سوريا بينما فضل تنظيم القاعدة حملة عابرة للحدود. ومن الناحية الأيديولوجية، تواصل هيئة تحرير الشام تفضيلها للنموذج السياسي السلفي في سوريا، والذي ينطوي على قمع الحقوق السياسية والاجتماعية لغير السنة والنساء وغير العرب.

غير أنه مع تطور العملية الانتقالية خلال العام المقبل، فإنه من المرجح أن تدعم الإمارات القوى المناهضة للإسلاميين لمنع توحد سوريا تحت حكم الإسلاميين، مما قد يزعزع استقرار العملية الانتقالية، ومن المرجح أن تدعم السعودية أي دولة سورية تضعف النفوذ الإيراني وتجارة المخدرات، وهذا يعني أن الرياض ليس لديها دافع كبير للتدخل في السياسة السورية بطريقة قد تؤدي إلى فراغ جديد في السلطة، لكن الإمارات، التي تشعر بالقلق إزاء الانتشار الأيديولوجي الإسلامي وقدرته على زعزعة استقرار حلفائها الإقليميين، ستسعى على الأرجح إلى إبقاء الحكومة المركزية السورية ضعيفة بشكل عام ولكنها قوية بما يكفي للحفاظ على الاستقرار النسبي ومنع انتشار الإسلاميين.

ولتحقيق ذلك، ستواصل أبو ظبي الاستفادة من الاستثمارات المالية في وسائل الإعـلام السورية والحملات السياسية وعمليات التأثير لتشكيل الرأي العام ضد الفصائل الإسلامية، كما أنها قد تدعم الأقليات

الدينية والعرقية، مثل العلويين والمسيحيين والدروز، لتوفير ثقل موازن للخطاب الإسلامي، وضمان بقاء هذه الجماعات صامدة ونشطة سياسيًا، وقد يمول الإماراتيون أيضًا مشاريع إعادة الإعمار في المناطق السورية التي تضم أعدادًا كبيرة من هذه الأقليات، من أجل زيادة ترسيخ نفوذها في البلاد مع تقويض جاذبية الحركات الإسلامية. لكن هذه الديناميكيات قد تؤدي إلى إدامة الانقسامات في سوريا؛ حيث غالبًا ما يحول التدخل الخارجي دون ظهور حكم داخلي متماسك.

الإمارات و ظهور دولة إسلامية

دعمت الإمارات في اليمن وليبيا والسودان وكلاء وأحزابًا سياسية معادية للإسلاميين بشكل علني كجزء من حملتها على مستوى المنطقة ضد كل من جماعة الإخـوان المسلمين كتنظيم عابر للحدود الوطنية والإسلام السياسي كقوة أيديولوجية.

ويرى الإماراتيون أن ظهور دولة إسلامية في أي مكان في المنطقة يشكل تهديدًا أمنيًا محتملاً لبلدهم الذي لديه تاريخ خاص في محاربة الإسلاميين، خاصة خلال الربيع العربي.

وسـوف تتعارض مساعي الإمـارات المناهضة للإسلاميين مع هدف تركيا وقطر لتقوية كل من هيئة تحرير الشام وفصائلها ذات الميول الإسلامية في سوريا، مما يؤجج النزعة الفصائلية ويزيد من احتمال عودة العنف في البلد الذي مزقته الحرب، وعلى الرغم من أن هيئة تحرير الشام ليست وكيلاً لتركيا بشكل مباشر، إلا أن أنقرة أوضحت أنها تفضل نموذج حكمها وتجدها شريكًا براغماتيًا في الإطاحة بالأسد، كما أن إستراتيجية قطر الإقليمية الشاملة تدعم الحركات الإسلامية، خاصة عندما تبدو هذه الحركات ممثلة للمطالب الشعبية، وهذا يشير إلى أن كلا البلدين سيستمران على الأرجح في

> **دعمت السعودية والإمارات وقطر فصائل ثوار مختلفة**

دعم هيئة تحرير الشام كقائد لفصائل المعارضة السورية، وقد عرضت تركيا بالفعل القيام بدور في تدريب قوات الأمن التابعة للحكومة السورية الجديدة، وهو عرض من المرجح أن يفيد هيئة تحرير الشام باعتبارها الفصيل المتمرد الرئيسي والمنظم الرئيسي للجيش السوري في مرحلة ما بعد الأسد.

الدوحة مستعدة

وفي الوقت نفسه، تشير إعادة فتح قطر لسفارتها في دمشق بعد سقوط الأسد مباشرة إلى أن الدوحة مستعدة لتوسيع كل من العلاقات الدبلوماسية وبرامج المساعدات إلى الأراضي التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام في سوريا على المدى القريب. وسيحاول الدعم الأمني التركي والدعم الاقتصادي القطري تقوية هيئة تحرير الشام وغيرها من فصائل المعارضة الصديقة من أجل تحقيق الاستقرار في عملية الانتقال السياسي ضد محاولات الإمارات لتوجيه السياسة السورية بعيدًا عن الإسلام، وإذا بدأت هيئة تحرير الشام والحكومة الانتقالية في اتخاذ مواقف أكثر تشددًا تجاه عناصر نظام الأسد السابق والأقليات الدينية، فقد تتدخل الإمارات لدعم هذه الجماعات المنعزلة، والتي يمكن أن تتحول في نهاية المطاف إلى قوات مسلحة مستقلة.

ومن المحتمل أن يحدث ذلك في الأماكن التي توجد فيها أعـداد كبيرة من عناصر النظام السابق

> يرى الإماراتيون أن ظهور دولة إسلامية في أي مكان في المنطقة يشكل تهديدا

والأقليات الدينية، مثل اللاذقية، الموطن السابق لعائلة الأسد، ومن شأن أخطاء حكم هيئة تحرير الشام مثل الاعتقالات التعسفية لشخصيات مؤثرة من الأقليات أو عمليات التعذيب أن تزيد من خطر حدوث رد فعل عنيف.

لقد أثبتت كل من مصر وتونس أنهما مثالان تحذيريان، لذلك قامت كل من قطر وتركيا بتغيير إستراتيجيتهما لما بعد الربيع العربي، والتي كانت تهدف إلى إخضاع المنطقة لنفوذهما من خلال الإسلام السياسي، إلا أن نظاميهما السياسيين لا زالا يفضلان دعم الحركات الإسلامية في البلدان المجاورة.

وألقى عشرات الآلاف من الجنود السوريين أسلحتهم بدلاً من القتال ضد الثوار المتقدمين أثناء انهيار الأسد، ومنحت الحكومة الانتقالية هؤلاء الجنود عفوًا شكليًا، لكن هذا الوضع قد يتغير بسرعة؛ حيث تم الإبلاغ بالفعل عن أعمال اقتصاص فردية ضد مسؤولي النظام السابق وقادته، وقد تدفع مثل هذه الديناميكية هؤلاء الجنود في نهاية المطاف إلى تمرد سري مناهض للحكومة، خاصة إذا ما تم تحريضهم من قبل قوى خارجية.

التنافس التركي-القطري مع الإمارات في سوريا

سيؤدي التنافس التركي-القطري مع الإمارات في سوريا إلى احتكاك دبلوماسي واقتصادي، لكنه لن يؤدي إلى حصار آخر مثل ذلك الذي فُرض على قطر من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، فالسعودية لا تشعر بالقلق من احتمال ظهور سوريا إسلامية طالما أن الحكومة السورية لا تدعم الإرهاب العابر للحدود، وهذا يعني أنه الإمارات ستأخذ زمام المبادرة في محاولة التصدي للنفوذ الإسلامي في سوريا على المدى المتوسط.

وبالإضافة إلى محاولة زعزعة استقرار عملية الانتقال السياسي التي تصب في صالح الإسلاميين في سوريا، قد تستخدم الإمارات أيضًا استثماراتها في تركيا وعلاقاتها في مجال النقل والتجارة مع قطر لمحاولة الضغط على أنقرة والدوحة للتراجع عن دعم الإسلاميين في سوريا، كما قد يستخدم الإماراتيون المقاطعة غير الرسمية وسحب الاستثمارات وحملات التأثير عبر الإنترنت في محاولة لتغيير سياسات تركيا وقطر في سوريا، ولكن من غير المرجح أن يتم فرض حصار آخر؛ فقد نجت قطر من الحصار الذي فرض عليها في فترة ٢٠١٧-٢٠٢١ مع بقاء سياساتها على حالها، ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى. بدلاً من ذلك، ستركز الإمارات بشكل أكبر على اغتنام الفرص لزعزعة استقرار عملية الانتقال السياسي في سوريا وزيادة تجزئة البلاد لوقف تطور دولة إسلامية.

في عام ٢٠١٧، فرضت السعودية ومصر والبحرين والإمارات حصارًا على قطر لإقناعها بالتخلي عن دعمها للإسلام السياسي واستخدام إمبراطوريتها الإعلامية للترويج للأحزاب الإسلامية، وحتى بعد انتهاء الحصار في عام ٢٠٢١، وجدت الطائرات التركية والقطرية صعوبة في الحصول على حقوق الهبوط في الإمارات العربية المتحدة؛ حيث أصرت أبو ظبي على المقاطعة غير الرسمية لمواصلة الضغط على هذه الحكومات، وبعد انتهاء الحصار، قامت الإمارات أيضًا باستثمارات كبيرة في تركيا كوسيلة لتطوير نفوذها الاقتصادي على الحكومة التركية.

www.marsaddaily.com

أجمل التهاني والتبريكات للسادة رئيس التحرير وهيئة التحرير والزملاء الصحفيين والفنيين في صحيفة « كوردستانى نوى» بمناسبةالذكرى الـ(٣٣) لصدورها .

مع كونها أول صحيفة يومية كردية الا ان « كوردستانى نوى» استطاعت عبور مسيرتها الاعلامية بفخر ونجاح من حيث الاتزان والتمسك بالكلمة الصادقة والنهج الاعلامي الهادف خدمة للحقيقة والصحافة الكردية ، ولايزال التألق المستمر ومواكبة الاعلام الرقمي عنوان دائم لتلك المسيرة المشرقة.

المرصد